الرواة الذين ضعِّفوا بحديث واحد في كتاب "ميزان الاعتدال"

إعداد: د. عبد الله بن عبد الهادي القحطاني
أستاذ مشارك بقسم الدراسات الإسلامية
كلية العلوم والدراسات الإنسانية
بمحافظة القويعية – جامعة شقراء
المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث:

موضوع هذا البحث عن الرواة الذين ضعَّفهم علماء الحديث بسبب روايتهم حديثًا واحدًا، وحدوده كتاب "ميزان الاعتدال" للإمام الذهبي، ومباحثه الأساسية اثنان: أولهما: التعريف بالذهبي وكتابه "الميزان"، ومنهجه في التضعيف بالحديث الواحد، وقد تبين أنه قد يضعِّف بعض الرواة بالحديث الواحد على منهج أئمة الحديث قبله الذين قد يستنكرون حديث الراوي جدًّا؛ فيضعفونه بسبب تلك الرواية على تفصيل في موضعه يتعلق بمنهجه في الميزان، ومنهجه في قضية البحث، والمبحث الثاني: جمع الرواة الذين ضعِّفوا بحديث واحد، سواءً كانوا من المكثرين أو من المقلين من الحديث، وقد تبيَّن أن الأئمة يضعفون بالحديث الواحد، وأهم أسباب ذلك تفرُّد الراوي بما يستنكر عليه، وتبين أيضًا أن بعض الرواة لا يصح تضعيفه بسبب حديث واحد، وأن آخرين سبب تضعيفهم سبر الأئمة أحاديثهم لا بحديث واحد، وبعضهم الحمل على غيره، وبعضهم ضعِّف بأمورٍ أخرى غير

ذلك الحديث الواحد، وبعضهم تراجع الإمام المضعِّف له بحديث واحد عن ذلك التضعيف، وبعضهم كان التضعيف بسبب حديث واحد بفهم فهمه ناقل كلامِ المضعِّف، لا في حقيقة الأمر، وتبيَّن أن هناك رواة يصح تضعيفهم بالحديث الواحد، وغالبهم من الرواة المقلين من التحديث، وقد يضاف إلى ذلك كونهم مجهولين أو متروكين.

Abstract:

The subject of this research(1"is about the narrators who were declared by Hadith scholars at Da'if, or weak, due to their narration of a single hadith. The limits of the research is the book of "*Mizan Al-I'tidal*" (or Balance of Moderation"by Imam Az-Zahabi, and it has two main sections: The first section is an introduction about Az-Zahabi and his book, his approach in declaring as Da'if the narrator of a single hadith, and it was found that he may declare as Da'if some narrators of single hadith using the methodology of prominent scholars of Hadith who preceded him and who would reject the hadith of such narrators and judge them as to be Da'if due to such narration, which shall be detailed duly about his approach in the book, in addition to his mythology in the research problem. The second section is a compilation of the narrators who were declared as Da'if due to narrating single hadiths, whether they had narrated a lot of or a few hadiths. It was also found that the scholars would declare as Da'if by reason of the single hadith, which is ascribed mainly to the narrator's singularity in the narration which results in rejection. It was also found that some narrators should not be declared as Da'if for narrating single hadith, others were judged to be so due to the scholars' investigation into their hadiths not just for the single hadith, others were deemed as Dai'f due to other attributions, and some others were declared as Da'if due to other reasons. For some narrators, the scholars would backtrack on their declaration as Da'if due to the single hadith. In some other cases, the declaration as Da'if was because of the understanding of the one who cited the speech of the scholar who declared as Da'if not the actual words. It was also found that for some narrators, it was correct to declared them as Da'if due to he single hadith, most of whom were narrators with a few hadiths, and they might be unknown or discarded.

(1"Prepared by: Dr. Abdullah Abdulhadi Al-Qahtani, Associate Professor at the Department of Islamic Studies, College of Science and Humanities, Shaqra University, Al-Quwai'yah Governorate.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وآله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فإن الحرص على بيان حال الراوي والمروي مما عُني به أئمة الحديث وعلماء السنَّة، أفنوا الأعمار في ذلك؛ صيانةً لسنَّة النبي ﷺ من أن تتطرق إليها المنكرات والواهيات، فبيَّنوا أحوال الرواة، فإذا جاء راوٍ في إسناد، وتتبع طالب علم الحديث أقوالهم في رواته؛ تبيَّن له ما يمكن أن يحكم به على هذ الإسناد.

واعتنوا بحال المتونِ؛ فبيَّنوا ما فيها نكارة أو اضطراب، ونحو ذلك مما يحكم به على ضعفها.

ومن شدَّة استنكار أئمة الحديث لبعض المتونِ قد يحكمون بضعف راوٍ بسبب روايته لذلك المتن؛ لأنهم يرون شناعة الخطأ الذي وقع فيه ذلك الراوي، وربما لم يضعِّفوا الراوي، لكن يبينون عِظم شناعة الخطأ الذي وقع فيه، فهذا سفيان بن عيينة يقول حين ذُكر له رواية معلَّى بن هلال حديثًا استنكره ابن عيينة: "إن كان المعلى يحدِّث بهذا الحديث عن ابن أبي نجيح ما أحوجه أن تضرب عنقه"[(١)]، ولربما ضعفوا راويًا بخطأ يحصل منه في إسناد حديث واحد.

ولمَّا كانت الكتب المؤلفة في بيان أحوال الضعفاء مظنة لوجود هذا النوع من الأحكام –أعني: تضعيف الراوي بحديث واحد، ولمَّا كان كتاب "ميزان الاعتدال" للحافظ أبي عبدالله الذهبي من آخر الكتب المؤلفةِ في هذا، ومن أجمعِها وأنفعِها؛ رأيتُ أن أجمع مادة هذا البحث من ذلك الكتابِ القيِّم، فبلغ عدد أولئك الرواة الذين حُكِم بتضعيفهم بسبب حديث واحد تسعة وعشرين راويًا؛ فشرعت في البحث وفق خطته الآتية –إن شاء الله –تعالى.

(١) "ميزان الاعتدال" (٤/٣٦٠رقم٨١٨٦).

أهداف البحث:

١- إبراز منهج علماء الحديث في تضعيف الراوي بحديث واحد يستنكر عليه في المتن أو الإسناد.

٢- جمع الرواة الذي ضعِّفوا بسبب حديث واحد في "ميزان الاعتدال".

٣- بيان منهج الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال على وجه الاختصار.

٤- توضيح موقف الذهبي من تضعيف الرواة بالحديث الواحد من خلال كتابه "ميزان الاعتدال".

٥- تحقيق القول في صحة تضعيف كل راوٍ من رواة الدراسة بسبب الحديث الذي ضعِّف به.

حدود البحث :

جمع الرواة الذي ضعَّفهم أئمة وعلماء الحديث بسبب روايتهم لحديث واحدٍ، سواءً وقع الاستنكار للمتن أو للسند، مع الاقتصار في جمع مادة البحث على كتاب "ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، للحافظ أبي عبدالله الذهبي.

وبالنسبة للتضعيف فإن شرطي فيه: كل راوٍ يُحكم بتضعيفه بسبب روايته لحديث واحدٍ، ويكون ذلك التضعيف صريحًا، وليس من شرطي فيه جمع أولئك الرواة الذين أورد لهم المؤلِف حديثًا واحدًا واستنكر ذلك الحديث، بل شرطي الاكتفاء بالتضعيف الصريح بسبب حديث واحد فحسب، مثاله قول الذهبي: "وقال علي: سألت يحيى بن سعيد عنه، فقال: وكم روى؟ إنما روى يسيرًا، روى عنه زائدة، وتركه شعبة من أجل حديث الصدقة"(١).

الدراسات السابقة:

لم أقف على بحث في هذا الموضوع في حدود تتبعي، وسؤال بعض المتخصصين، لكن تجدر الإشارة إلى رسالة علمية، وكتاب، هما:

١- منهج الذهبي في كتابه"ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، رسالة ماجستير لقاسم علي سعد، قدِّمت إلى كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن

(١) "ميزان الاعتدال" (١/٥٣٥رقم ٢١١٨).

سعود الإسلامية عام ١٤٠٥هـ، وقد تتبعت الرسالة فلم أجد فيها ما يدلُّ على جمع المؤلف لأولئك الرواة الذين ضعِّفوا بحديث واحد.

٢- موارد الحافظ الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للدكتور قاسم علي سعد، وهو قسم من الرسالة السابقة، وطبع منفردًا [(١)]، وهو على عنوانه يُعنى بموارد الذهبي في كتابه، وليس فيه ما يتعلق بهذه الدراسة.

منهج البحث:

المنهج الاستقرائي الاستنباطي.

إجراءات البحث:

١- جمع المادة العلمية للبحث من كتاب "ميزان الاعتدال".

٢- أقدم بمبحث للتعريف بالذهبي، وبكتابه، وبمنهجه في تضعيف الرواة بالحديث الواحد.

٣- عند القيام بدراسة كل راوٍ أقوم بما يلي:

أ- ذكر القول الذي ساقه الذهبي، ويتضمن تضعيف الراوي بسبب حديث واحد.

ب- ذكر أقوال علماء الجرح والتعديل في الراوي.

ج- إيراد الحديث الذي ضعِّف الراوي بسببه، ثم تخريجه في الحاشية.

د- التحقيق في تضعيف الراوي بسبب هذا الحديث.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة، ومبحثين، وخاتمة.

أما المقدمة فذكرت فيها أهداف البحث، وحدوده، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وإجراءاته، وخطته.

المبحث الأول: التعريف بالذهبي وبكتابه ميزان الاعتدال، ومنهجه في التعامل مع تضعيف الرواة بالحديث الواحد

---

(١) نشر عام ١٤٢٢هـ.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالذهبي.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب ميزان الاعتدال.

المطلب الثالث: منهج الذهبي في التعامل مع تضعيف الرواة بالحديث الواحد.

المبحث الثاني: الرواة المضعفون بحديث واحد

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الرواة المكثرون المضعفون بحديث واحد.

المطلب الثاني: الرواة المقلُّون المضعفون بحديث واحد.

الخاتمة: وتتضمن أهم نتائج البحث.

فهرس المصادر والمراجع.

المبحث الأول
التعريف بالذهبي وبكتابه ميزان الاعتدال
ومنهجه في التعامل مع تضعيف الرواة بالحديث الواحد

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالذهبي:

مؤرخ الإسلام، أبو عبدالله، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايْمَاز الذهبي، شمس الدين، ولد في شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وسبعين وستمائة من الهجرة، من أسرة تركمانية الأصل، ولاؤها لبني تميم.

عُرِف أبوه بالذهبي؛ لأنه برع في صنعة الذهب المدقوق، (وكان هو يقيد اسمه: ابن الذهبي)[1].

اهتم الذهبي في مبدأ طلبه للعلم بالقراءات، وعلم الحديث، فأما القراءات فإنه بعد طلبه لها على جمع من المقرئين المجودين كان أول اعتراف بتقدمه فيها تنازل شيخه محمد بن عبد العزيز الدمياطي له عن حلقته في الجامع الأموي؛ ليدرس فيها الذهبي، قال في ذلك: "وكان حسن الأخلاق، طويل الروح، نزل لي عن حلقته في مرضه"[2].

وأما الحديث فقد رحل فيه إلى البلدان، وكانت أول رحلة له إلى بعلبك بعد أن أذن له والده، ثم إلى حمص، وحماه، وطرابلس، وغيرها من المدن الشامية، ثم إلى مصر، ثم إلى الحجاز حيث حج سنة ثمان وتسعين وستمائة[3].

وقد قرأ الذهبي ودرس النحو، وكتب التاريخ وغيرها، وكان اهتمامه الأكبر سماع كتب الحديث[4]، وتولى التدريس في دار الحديث بتربة أم الصالح بدمشق

(١) قال الدكتور بشار عواد معروف في كتابه: "الحافظ الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام" (ص٧٩): "ونسبته بـ"ابن الذهبي" مقيدة بخطه في معظم الكتب والطبقات التي بخطه...".

(٢) "معجم الشيوخ" للذهبي (٢/٢١٨).

(٣) "الحافظ الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام"، (ص٨٨ فما بعدها).

(٤) المرجع السابق (ص٩٦-٩٧).

سنة ثمانيَ عشرة وسبعمائة، ثم تولى دار الحديث الظاهرية، ثم لما توفي علم الدين البرزالي تولى الذهبي المدرسة النفيسية، ثم باشر تدريس الحديث في المدرسة التنكيزية[١].

أما تميُّزه العلمي فهو محط أنظار من عاصره أو قرأ له، تشهد بذلك مؤلفاته العظيمة في التراجم والجرح والتعديل وعلوم الحديث، وقد قال تاج الدين السبكي عنه: "وأما أستاذنا أبو عبد الله فبصر لا نظير له، وكنز، هو الملجأ إذا نزلت المعضلة، إمام الوجود حفظًا، وذهب العصر معنى ولفظا، وشيخ الجرح والتعديل، ورجل الرجال في كل سبيل، كأنما جمعت الأمة في صعيد واحد، فنظرها، ثم أخذ يخبر عنها إخبار من حضرها"[٢].

ومن أبرز شيوخه: تقي الدين بن دقيق العيد، وتقي الدين بن تيمية الحراني، وعلم الدين البرزالي، وأبو الحجاج المزي[٣].

ومن أهم تلامذته: أبو الفداء، عماد الدين بن كثير، صاحب التفسير، وتاج الدين السبكي صاحب "طبقات الشافعية الكبرى"، وتقي الدين بن رافع السلامي، وصلاح الدين الصفدي، وغيرهم[٤].

وقد ابتدأ الذهبي التأليف باختصار أمهات الكتب المؤلفة في التاريخ من أمثلة: "تاريخ بغداد" وذيوله، و"تاريخ نيسابور" وغيرها[٥]، **ومن أبرز مؤلفاته:** "تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام"، و"سير أعلام النبلاء"، أو: "تاريخ النبلاء"، و"طبقات الحفاظ"، و"ميزان الاعتدال"، و"الكاشف"، و"اختصار تاريخ

(١) "الحافظ الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام" (ص١٠٦-١٠٨).
(٢) "طبقات الشافعية الكبرى" (١٠١/٩).
(٣) "معجم الشيوخ"(٢٤٩/٢)، و(٥٦/١)، و(٣٨٩/٢)، و(١١٥/٢).
(٤) "الحافظ الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام" (ص١٣٢)، و(ص١٣٤)، و(ص١٩٩).
(٥) المرجع السابق (ص١١٩).

نيسابور"، و"تلخيص مستدرك الحاكم"، و"العلو للعلي الغفار"، و"الموقظة" في مصطلح الحديث، وغيرها من المؤلفات النافعة[١].

توفي سنة ثمان وأربعين وسبعمائة بدمشق[٢].

المطلب الثاني: التعريف بكتاب ميزان الاعتدال:

هذا الكتاب جليل القدر، عظيم النفعِ، لا يستغني عنه طالب علم الحديث، وقد كان لقدم مؤلفه الراسخة في علم الرجال، وتأخُّر زمنه الأثر الكبير في استيعابه كثيرًا من الرجال الذين لم يوردهم من تقدمه من المؤلفين في الضعفاء في تأليفٍ بديعٍ نافع.

وحسبي في هذا المطلب أن أورد تعريفًا مختصرًا بالكتاب، مع ذكر شيء مما تميَّز به هذا الكتاب، ثم أورِد أبرز معالم منهجه في كتابه، مستفيدًا من كلام المؤلف نفسه في مقدمته، ومما سطره في ثنايا كتابه أثناء تعليقه على تراجم الرواة.

أولًا: ألف الذهبي "ميزان الاعتدال" بعد كتابه "المغني في الضعفاء"، وقد أطال فيه العبارة عمَّا في "المغني".

ثانيًا: ذكر في هذا الكتاب أسماء رواة لم يوردهم في "المغني"، وقد كان معظم ما زاده فيه مما استفاده من كتاب "الحافل"[٣]، وهو الكتاب الذي ذيَّل به أحمد بن محمد بن مفرّج الإشبيلي أبو العباس النباتي العشاب[٤] على كتاب "الكامل في ضعفاء الرجال" لابن عدي، ومن طالع الكتاب-أي: الميزان، وقرأ التراجم؛ تبيَّن له أن المؤلف قد أخذ من غيره ولم يقتصر على ما فيه، وأسوق لك مثالًا على ذلك؛

---

(١) "الحافظ الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام" (ص١٢٩-١٣٠)، و(ص١٤١-٢٧٧)، وقد بلغ تعدادها عنده أربعة عشر ومائتي مؤلَّف.

(٢) "فوات الوفيات"(٣/٣١٥).

(٣) ورد في مقدمة المعتني بكتاب: "ليس كذلك في الاستدراك على الحفاظ" لأحمد بن الصديق الغُماري (ص٨) تسميته: "الحافل في تذييل الكامل"، وذكر المحقق أنه أخذه من كتاب "نماذج من أوهام النقاد المشارقة في الرواة المغاربة"، وذكر ابن حجر في "لسان الميزان" (١/٢٨٢) الكتاب باسم: "الحافل".

(٤) المتوفى سنة ٦٣٧هـ، كما في "سير أعلام النبلاء"(٢٣/٥٨).

فإنه قال في ترجمة أسد بن عتَّاب: "وإنما أوردت هذا الرجل لأن يوسف الشيرازي الحافظ ذكره في الجزء الأول من "الضعفاء" من جمعه"[١].

ثالثًا: رتَّب الكتاب على حروف المعجم في أسماء الرواة، وآبائهم، وقدَّم قبله بذكر رمز من أخرج له من أصحاب الكتب الستة، إن كان ممن أخرجوا له، أو أخرج له بعضهم.

رابعًا: يحتوي كتاب "الميزان" على أصناف من الرواة ذكر أوصافهم المؤلف في مقدمة الكتاب:

١- احتوى على ذكر الكذابين، والوضاعين المتعمدين، والكاذبين في أنهم سمعوا ولم يكونوا قد سمعوا.

٢- ذكر فيه المتهمين بالوضع أو التزوير.

٣- الكذابون في لهجتهم لا في الحديث النبوي.

٤- المتروكون الهلكى ممن كثر خطؤهم، وتُرك حديثهم.

٥- الحفاظ الذين في دينهم رقة، وفي عدالتهم وهن.

٦- ذكر المحدثين الضعفاء من قِبل حفظهم، ولم يترك حديثه، بل يقبل في الشواهد والاعتبار، لا في الحلال والحرام.

٧- ذكر المحدثين الصادقين، أو الشيوخ المستورين الذين فيهم لين ما، ولم يبلغوا رتبة الأثبات، ولم يذكر منهم إلا من وجده في كتاب الضعفاء.

٨- الثقات الأثبات الذين فيهم بدعة.

٩- الثقات الذين تكلم فيهم من لا يلتفت إلى كلامه في ذلك الثقة، وذكر أنه إنما ذكر هذا الصنف بسبب ذكر أصحاب كتب الضعفاء لهم، ولولا ذلك ما ذكرهم.

١٠- اشتمل الكتاب على ذكر خلق كثير من المجهولين ممن ينص أبو حاتم الرازي على أنه مجهول، أو يقول غيره: إنه لا يعرف، أو قيل: فيه جهالة، ونحو ذلك.

---

(١) "الميزان" (١/١٤٢).

١١- لم يذكر أحدًا من الأئمة المتبوعين في الفروع كأبي حنيفة، والشافعي، والبخاري، وغيرهم؛ لجلالتهم في الإسلام، وعظمتهم في النفوس، وإن ذكر أحدًا منهم ذكره على الإنصاف.

١٢- لا يذكر من المتأخرين ممن تكلِّم فيهم إلا من تبين ضعفه، واتضح أمره من الرواة.

١٣- لم يذكر في كتابه من وصف بأن: "محله الصدق"، "صالح الحديث"، "يكتب حديثه"، ونحوها من العبارات، وعلل ذلك بقوله: "فإن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق"(١).

١٤- لم يذكر أيضًا جمعًا من المبتدعة الذين ليست لهم رواية، مثل: بشر المريسي، وأبي إسحاق النظَّام، وأبي الهذيل العلاَّف، وغيرهم، قال: "فلكونهم لم يرووا الحديث لم أحتفل بذكرهم، ولا استوعبتهم، فأراح الله منهم"(٢)، ووجدته ذكر من المبتدعة من ليس له إلا حديث واحد، كما في ترجمة محمد بن علي القاضي، أبو الحسين البصري، شيخ المعتزلة، فقد ذكر قول الخطيب: "كان يروي حديثًا واحدًا حدثنيه من حفظه"(٣).

خامسًا: يحتوي الكتاب على تعقبات على من سبقه من الأئمة والمؤلفين؛ ومن أمثلة ذلك قوله تعقيبًا على قول ابن عدي في أبان بن يزيد العطار بأنه: "حسن الحديث متماسك"، فقال بعده: "قلت: بل هو ثقة، حجة، ناهيك أن أحمد بن حنبل ذكره، فقال: كان ثبتًا في كل المشايخ"(٤).

ومن أمثلة تعقبه للعلماء المؤلفين في الضعفاء قوله عن راوٍ: "خلطه البخاري بالذي قبله، وكذلك ابن عدي"(٥).

---

(١) "ميزان الاعتدال"(١/٤٧).
(٢) المصدر السابق (٢/٢٣).
(٣) "الميزان" (٤/٢١٢).
(٤) المصدر السابق (١/٥٧).
(٥) "الميزان" (١/٤٣٢).

وقال:"ابن حبان ربما قَصَب الثقةَ، حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه"[١]، وقوله عن كتاب "الضعفاء والمتروكون" لابن الجوزي: "وهذا من عيوب كتابه، يسرد الجرح، ويسكت عن التوثيق"[٢].

كما يشتمل على كلام له في الجرح والتعديل يذكره في بعض التراجم، وأمثلة هذا كثيرة أشير إلى بعضها:

فمن ذلك قوله: "كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به، ولا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة، أو لمذهب، أو لحسد، ما ينجو منه إلا من عصم الله..."[٣]، ومنه قوله: "ما كل من روى المناكير يضعَّف"[٤]، وقوله في ترجمة إسرائيل بن يونس: "هو في الثبت كالأسطوانة"[٥]، وقوله في ترجمة السري بن يحيى: "قال أحمد: ثقة ثقة، وقال أبو الفتح الأزدي: حديثه منكر، فآذى أبو الفتح نفسه"[٦].

واشتمل الكتاب أيضًا على كلام له على بعض أنواع علوم الحديث؛ ومن ذلك قوله: "فعلى كل تقدير والد عدي بن ثابت مجهول الحال؛ لأنه ما روى عنه سوى ولده"[٧]، فحكم بأن مجهول الحال من ليس له إلا راوٍ واحد، لكنَّه في موضع آخر قال: "...روى عنه ثقتان؛ فخفَّت الجهالة"[٨].

سادسًا: جاء في كتابه بعبارات من الطُرفِ التي تنشِّط القارئ، وتحمل على طرد السآمة والكلال من القراءة، ومن ذلك قوله تعقيبًا على قول أبي الفتح الأزدي عن راوٍ: "في القلب منه شيء"، فقال: "احتج به مسلم؛ فليسكن قلبك"[٩]، وقال في

(١) "الميزان" (٢٦٢/١).
(٢) المصدر السابق (٥٧/١).
(٣) "الميزان" (١٣٧/١).
(٤) المصدر السابق (١٤٢/١).
(٥) "الميزان" (٢١٢/١).
(٦) المصدر السابق (١١١/٢).
(٧) "الميزان" (٣٤٣/١).
(٨) المصدر السابق (٢٧٢/٢).
(٩) "الميزان" (٢٣١/٣).

ترجمة راوٍ: "طيرٌ غريبٌ، أو لا وجود له"(١)، وقال عن آخر: "طير غريب، متهم بالكذب"(٢)، وقال عن راوٍ: "وانقلع سنة ثلاث وستين وأربعمائة"(٣)، وقال عن آخر: "انظر إلى هذا الحيوان المتهم"(٤).

سابعًا: يذكر في الغالب من تفرد بالرواية عن مجهول العين، وهذا مما يميّز كتابه، وقد يذكر في بعض التراجم تفرد راوٍ عن صاحب الترجمة، ويكون الرواة عنه أكثر من واحد(٥).

المطلب الثالث: منهجه في التعامل مع تضعيف الرواة بالحديث الواحد:

لقد أولى المحدثون قضية التفرُّد عناية فائقة؛ لما لها من أثرٍ بالغٍ في قبول المرويات أو ردها، وكثيرًا ما تجد سبب الخطأ في الأسانيد والمتون هو التفرُّد، ولو دققت النظر فيما سيأتي من أحكامِ الأئمة بتضعيف الرواة بالحديث الواحد فستجد أن التفرُّد سمة بارزة في هذه الأحكام؛ ولذلك فإنك تجد في كلامِ الأئمة تركيزًا على هذا الجانب، ومنه قول شعبة لما سئل: متى يترك حديث الرجل؟ قال: "إذا حدَّث عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون"(٦).

والذهبي نفسه ممن يعدُّون تفرَّد الصدوق منكرًا إذا قال: "...وأن تفرُّد الصدوق ومن دونه يعدُّ منكرًا"(٧)، فكيف بتفرُّدِ من دونه؟ فكيف بتفرُّد الراوي الضعيفِ الذي روى أحاديث يسيرة جدًّا؟ فلا يبعُد –حينئذٍ– أن يحكم الأئمة بتضعيف من انفرد، أو خالف الرواة الثقات بسبب حديث واحد.

ولذلك فإن من نفيس الكلام على هذه القضية –أعني قضية التفرُّد واستنكار بعض الأخطاء التي تقع مع بعض الرواة– ما ذكره الدكتور إبراهيم اللاحم بقوله:

(١) "الميزان" (٣/٣٦٩).
(٢) المصدر السابق (٤/٣٨٣).
(٣) "الميزان" (٤/٢٨٦).
(٤) المصدر السابق (٤/٤٠٣).
(٥) مقدمة محققي كتاب "الميزان" (١/١١).
(٦) "الجرح والتعديل" (٢/٣٢).
(٧) "الميزان" (٣/١٥١).

"وقضية تأثير الخطأ على الراوي نفسه قضية دقيقة جدًّا، ينظر فيها لنوع الخطأ والنكارة، ولهذا نجد في كلام النقاد أحيانًا كلمات تشير إلى تفاوت النكارة، وأنها على درجات، بحسب الشيخ الذي تفرد الراوي عنه، والمتن الذي يروى بذلك الإسناد، وطبقة الراوي، وغير ذلك، وينظر فيها كذلك للقدر الذي يرويه الراوي من الأحاديث، ومقدار ما أخطأ فيه، وهذا يخضع لما يقف عليه الناقد من النوعين، وللاشتباه والتردد في تحميل عهدة الخطأ أحيانًا"(١).

ولم أرَ داعيًا في هذا المطلب أن أذكر جملةً من الأمثلة التي تدلُّ على تضعيف الأئمة لبعض الرواة بحديث واحد؛ لأن ذلك سيتبين لك لاحقًا في هذه الدراسة.

وفي هذا المطلب بيانٌ لما وقفتُ عليه من عملِ الذهبي مما أرى أن له صلة بموضوع البحث، أسوقه في نقاط، هي:

١- الذهبي يذهب مذهب العلماء القائلين بتضعيف بعض الرواة بالحديث الواحد، ومن ذلك نقله لكلامهم دون تعقُّب له، وهذا في غالب التراجم التي هي محل الدراسة، وستتبين في مواضعها -إن شاء الله.

٢- في بعض الأحيان يعقِّب بما يدل على عدم رضاه عن تضعيف الراوي بذلك الحديث، ومن ذلك قوله في ترجمة مبارك بن سعيد: "وقد ذكره العقيلي، تعلق عليه بحديث واحد خولف في سنده، فأي شيء جرى؟"(٢)، وقد يذكر الراوي ويشير إلى التضعيف بالحديث الواحد بما يشعر بعدم رضاه عن تضعيفه بذلك الحديث من غير تصريح كما في قوله: "وذكره العقيلي في كتاب "الضعفاء"، وتعلق عليه بحديث انفرد به"(٣).

(١) "مقارنة المرويات" (١/٣٢٤).

(٢) "ميزان الاعتدال" (٤/١١رقم٦٦٥٩)، وسيأتي التفصيل في حاله -إن شاء الله -تعالى.

(٣) المصدر السابق (٢/٥٥٤ رقم ٤٨٧٧).

٣- يعلِّق على بعض التراجم بما يدلُّ على تضعيفه للراوي بسبب حكاية، وإن كان لم يصرّح بكونها سبب ضعفه، ومنه قوله في معلّى بن سعيد: "راوي حكاية الهميان، عن ابن جرير، ليس بثقة، كأنه وضعها"(١).

٤- ينصُّ في بعض الأحيان على أن بعض الأحاديث قد يضعَّف بها الراوي كما في قوله بعد أن سرد عددًا من الأحاديث الضعيفة: "فهذه الأحاديث وأمثالها تُردُّ بها قوة الرجل ويُضعَّف"(٢).

٥- يذكر في بعض الرواة أنه يعرف بحديث واحد ضعيف، فإيراده له في كتابه، مع الإشارة إلى هذا الحديث قد يدلُّ على تضعيفه له بسبب ذلك الحديث، كما في قوله: "يعرف بحديث لم يصح، تكلم فيه أبو الفتح الأزدي"(٣)، وإن كان ليس صريحًا؛ لاحتمال أن يكون إنما ذكره لذكر أبي الفتح الأزدي له، لكن لمَّا لم يتعقبه كان فيه إشارة إلى احتمال اعتماده ذلك.

ومن ذلك نقله لقول الخطيب: "لم أسمع له بذكر إلا في هذا الحديث"، فقال الذهبي بعده: "قلت وهو حديث منكر جدًّا"(٤).

ومن ذلك أيضًا نقله كلام ابن عدي: "لا أعرف له سوى حديث رواه عن..."(٥)، فهذا يؤيِّد اعتماده التضعيف بالحديث الواحد.

٦- يتعقَّب بعض الأئمة حينما يوردون راويًا في الضعفاء، ثم لا يستنكرون بعض ما ذكروه من حديثه، ومن ذلك قوله تعقيبًا على قول ابن عدي: "ولم أر له حديثًا منكرًا فأذكره"، فقال بعده: "قلت: قد ذكرت له حديثًا

(١) "الميزان" (٣٥٨/٣).
(٢) المصدر السابق (٣٢٤/٢).
(٣) "الميزان" (٣٠٤/٤).
(٤) المصدر السابق (١٩٢/٤).
(٥) "الميزان" (٣٥١/٣).

باطلًا؛ فيكفيه"[١]، وهذا ليس من شرطي في البحث؛ لأن مقصود الذهبي التعليق على كونه لا يوجد له حديث منكر، فتعقبه الذهبي بأن الحديث الباطل الذي أورده له يكفي للدلالة على أنه روى حديثًا منكرًا.

لكن هذا القول من الذهبي يشير إلى أنه قد يضعِّف الراوي بسبب حديث واحد.

٧- يحكم في بعض التراجم على أن تفرَّد الراوي بحديث أو أكثر لا ينكر عليه، ومنه قوله في ترجمة عبدالوهاب بن الصلت: "الثقفي لا ينكر له إذا تفرد بحديث، بل وبعشرة"[٢].

٨- يذكر في بعض الأحيان حديثًا واحدًا لراوٍ مجهول، ويحكم بذكر درجة ذلك الراوي، لكنَّه لا يصرّح بأن الحديث سبب ضعفه؛ فلعلَّه في هذه الحالة يحكم بضعف الراوي بسبب الجهالة؛ ومن ذلك قوله عن عبدالله المعافري: "قال الخطيب: مجهول. قلت: وخبره موضوع"[٣]، ثم أورد الحديث.

٩- وقد يذكر بعد ترجمة الراوي أن له حديثًا واحدًا دون أن يصرّح بدرجة الحديث، ولا يصرّح بكون الراوي ضعِّف بسبب هذا الحديث، وذلك كما في ترجمة عبدالله بن محمد بن صيفي حيث قال: "له حديث"[٤]، وقد ينص على أن للراوي حديثًا واحدًا، ثم يذكرُ درجة هذا الحديث نقلًا عن أحد أئمة الحديث؛ كما في ترجمة عبدالله بن يسار فقال: "له حديث، قال البخاري: لا يصح"[٥].

١٠- يشير إلى أن بعض الرواة له حديث يستنكر دون إيراد هذا الحديث، ومع ذلك لا يضعِّف الراوي فمن ذلك قوله في ترجمة عبدالصمد بن الفضل: "له

---

(١) "الميزان" (٣٢٤/٢).

(٢) المصدر السابق (٥٩٢/٢).

(٣) "الميزان" (٤١١/٢)، وكما في (٤٩٢/٢) ترجمة عبد الرحمن بن حرملة، و(٢٧/٣) ترجمة عبيد بن مهران المدني.

(٤) المصدر السابق (٤٣٦/٢)، وكما في (٤٩٠/٢) ترجمة عبد الرحمن بن جابر بن عتيك.

(٥) "الميزان" (٤٦٨/٢).

حديث يستنكر، وهو صالح الحال -إن شاء الله"[١]، وقد يذكر أن للراوي حديثًا يستنكر، ولا يورد الحديث، ثم يحكم على الراوي بأنه لا يحتج به، كما في قوله عن علقمة بن يزيد بن سويد: "لا يُعرف، وأتى بخبر منكر، فلا يحتج به"[٢].

١١- في بعض المواضع يشنّع على راوٍ بروايته حديثًا، وإنه يستحق الغمز بسبب روايته، وإن كان لم يصرح بتضعيفه بسبب تلك الرواية؛ ومنه قوله في ترجمة عثمان ابن السمَّاك: "...وهذا الإسناد ظلمات، وينبغي أن يغمز ابن السماك لروايته لهذه الفضائح"[٣].

١٢- قد يسوق أقوال بعض المحدثين التي تدلُّ على عدم الاحتجاج براوٍ إذا انفرد بما لم يشركه غيره إن كان حديثه قليلًا، ومنه نقله قول ابن حبان في عصام بن الوضَّاح: "لا يجوز أن يحتج به إذا انفرد، لم يظهر له كثير حديث، إنما حدَّث عن جماعة من أهل بلده"[٤]، وهذا وإن كان ليس صريحًا في التضعيف، لكن قد يؤخذ منه إمكان التضعيف بالانفراد بحديث واحدٍ بسبب قلة ما روى الراوي.

(١) "الميزان" (٢/٥٤٢).
(٢) المصدر السابق (٣/١١٩).
(٣) "الميزان" (٢/٣٦).
(٤) المصدر السابق (٣/٧٤).

المبحث الثاني
الرواة الذي ضعّفوا بحديث واحد

قبل الدخول في الدراسة التطبيقية تلزم الإشارة إلى أن حصر الرواة المقلّين ليس من السهولة بمكان؛ فهو أمرٌ يحتاجُ إلى سبرٍ ودراسة لعدة أحاديث الراوي، لذلك كان من المهمّ بيان أني اعتمدت في معرفة الرواة المقلين على أمور هي: تنصيص أحد من الأئمة أو العلماء على أن ذلك الراوي لم يرو إلا أحاديث قليلة، أو أن يكون من الرواة المجهولين الذين لا يعرفون، وما عدا ذلك فيعدُّ من المكثرين، والكثرة تتفاوت كما هو معلوم.

وأتناول هذا المبحث في مطلبين:

المطلب الأول: الرواة المكثرون الذين ضعّفوا بحديث واحد:

١- أحمد بن الأزهر بن مَنيع، أبو الأزهر العبدي النيسابوري:

قال الذهبي: "اتهمه يحيى بن معين في رواية ذاك الحديث عن عبدالرزاق، ثم إنه عذره"[(١)].

أقوال العلماء في أحمد بن الأزهر:

أخرج له النسائي وابن ماجه.

قال محمد بن يحيى الذهلي: "من أهل الصدق والأمانة أرى أن يكتب عنه"، وكذلك رأى مسلم بن الحجاج: أن يكتب عنه، قال أبو حاتم الرازي: "صدوق"، وقال أحمد بن سيار: "حسن الحديث"، وقال صالح جزرة: "صدوق"، وقال النسائي: "لابأس به"، وحدث عنه ابن خزيمة فقال: "وحدثناه أبو الأزهر من أصله"، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: "يخطئ"، وقال الدارقطني: "لا بأس به، وقد أخرج في الصحيحين عمن هو دونه وشر منه"، وقال ابن شاهين: "ثقة نبيل"، وقال الحاكم: "ما حدث من أصل كتابه فهو أصح"، وقال الذهبي: "ثقة"، وقال ابن حجر: "صدوق، كان يحفظ، ثم كبر؛ فصار كتابه أثبت من حفظه".

توفي سنة إحدى وستين، وقيل: ثلاث وستين ومائتين[(١)].

(١) "ميزان الاعتدال" (١/١١٢رقم ٢٦٩).

والراجح من حاله من خلال ما تقدَّم أنه ثقة، ولكنه تغيَّر آخر عمره، وكتابه أثبت من حفظه.

الحديث الذي ضعَّفه ابن معين بسببه:

نسب ابن معين أبا الأزهر إلى الكذب؛ والقصة أن ابن معين سُئل عن حديث أبي الأزهر، عن عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس –رضي الله عنهما، قال: نظر النبي ﷺ إلى علي فقال: **"أَنْتَ سَيِّدٌ فِي الدُّنْيَا، وَسَيِّدٌ فِي الْآخِرَةِ، مَنْ أَحَبَّكَ فَقَدْ أَحَبَّنِي، وَحَبِيبُكَ حَبِيبُ اللَّهِ، وَعَدُوُّكَ عَدُوِّي، وَعَدُوِّي عَدُوُّ اللَّهِ، الْوَيْلُ لِمَنْ أَبْغَضَكَ مِنْ بَعْدِي"**[٢]،

---

(١) ينظر : "الجرح والتعديل" (٢/٤١رقم ١١)،"صحيح ابن خزيمة"، (٢/٣٤٦)،"الثقات" (٨/٤٣رقم ١٢٧٠)، "سؤالات السلمي للدارقطني" (رقم٦)، "تذكرة الحفاظ" (٢/٩٧رقم ٥٦٥)، "تقريب التهذيب" (ص٧٧ رقم ٥)، "تهذيب الكمال" (١/٢٥٨).

(٢) أخرجه أحمد في "فضائل الصحابة" (٢/٦٤٢ح١٠٩٢) عن أحمد بن عبد الجبار الصوفي، وابن عدي في "الكامل في ضعفاء الرجال" (٥/٣١٢) عن علي بن سعيد بن بشير، والطبراني في "المعجم الأوسط" (٥/٨٧) عن عبد الرحمن بن سلم، واللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" (٨/١٤٦١ح٢٦٤٤)، وقوام السنة الأصبهاني في "سير السلف الصالحين" (١/١٩٤"من طريق عبد الله بن محمد بن الحسن، وابن المغازلي في "مناقب علي" (ص١٦٠ رقم١٤٥) عن إبراهيم بن محمد، والخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (٤/٤١)، ومن طريقه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١/٢٢٢) من طريق أحمد بن الحسن بن عبدالجبار، ومن طريقه أيضًا: المزي في "تهذيب الكمال" (١/٢٥٩)، وأخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٢/٢٩٢) من طريق عبدالله بن محمد بن الشرقي؛ جميعهم عن أبي الأزهر، عن عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس به.

وذكر الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (٤/٤١) أن محمد بن علي بن سفيان النجار تابع أبا الأزهر على روايته عن عبدالرزاق.

وقد حكم ابن معين –كما تقدم– بأنه كذب، وحكم عليه بالوضع ابن الجوزي في الموضع المتقدم من "العلل المتناهية"، وتقدم أن الخطيب البغدادي نقل عن ابن الشرقي قوله عنه: "هذا حديث باطل"، وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٩/١٨٠): "رواه الطبراني في الأوسط ورجاله ثقات"، إلا أنه ذكر آفته، وهو ابن أخي معمر.

فقال ابن معين: "من هذا الكذاب النيسابوري الذي حدَّث عن عبدالرزاق بهذا الحديث؟"[١].

وقال الذهبي: "وقد أدرك كبار مشيخة الكوفة عبيد الله بن نمير وطبقته، وحدث عنه جلّة، ولم يتكلموا فيه إلا لروايته عن عبدالرزاق عن معمر حديثًا في فضائل علي، يشهد القلب أنه باطل"[٢].

تحقيق القول في كلام ابن معين فيه بسبب الحديث:

استنكر ابن معين هذا الحديث؛ فرمى أبا الأزهر بالكذب، ولكن أبا الأزهر قام في الحال فقال: "هو ذا أنا"[٣]، فلمَّا قال له ذلك قال ابن معين حينئذ: "أما إنك لست بكذاب"[٤].

فالحمل في هذا الحديث –والحال هذه– ليس على أبي الأزهر؛ فإن ابن معين برَّأ ساحته من الاتِّهام بهذا الحديث.

وقد أيَّد هذه التبرئة لأبي الأزهر من عهدة الحديث جمعٌ من الأئمة، كأبي حامد بن الشرقي، حيث قال: "هذا حديث باطل، والسبب فيه أن معمرًا كان له ابن أخ رافضي، وكان معمر يمكنه من كتبه؛ فأدخل عليه هذا الحديث، وكان معمر رجلًا مهيبًا، لا يقدر عليه أحد في السؤال والمراجعة، فسمعه عبد الرزاق في كتاب ابن أخي معمر"[٥].

ومنهم أيضًا الخطيب البغدادي فإنه قال: "وقد رواه محمد بن حمدون النيسابوري، عن محمد بن علي بن سفيان النجار، عن عبدالرزاق، فبرئ أبو الأزهر من عهدته؛ إذ قد توبع على روايته"[٦].

---

(١) "تاريخ بغداد" (٤/٤١).
(٢) "ميزان الاعتدال" (١/١١٢رقم٢٦٩).
(٣) "تاريخ بغداد"، الموضع السابق.
(٤) المرجع السابق، و"الكامل" (٥/٣١٢).
(٥) "تاريخ بغداد" (٤/٤١).
(٦) المرجع السابق.

وهذا التكذيب من ابن معين لأبي الأزهر لأول وهلة يدلُّ على أن الأئمة المتقدمين قد يسقطون الراوي بسبب حديث واحدٍ يستنكرونه عليه، لا سيِّما إذا كان الحديثُ مكذوبًا.

٢- أيمن بن نابل، أبو عمران، ويقال: أبو عمرو الحبشي المكي:

نقل الذهبي قول الدارقطني: "ليس بالقوي، خالف الناس، ولو لم يكن إلا حديث التشهد"(١).

أقوال العلماء في الراوي:

أخرج له البخاري متابعة، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

قال سفيان الثوري: "ثقة"، وقال يحيى بن معين: "ثقة، وكان لا يفصح؛ فيه لكنة"، وقال علي بن المديني: "كان ثقة، وليس بالقوي"، وقال أبو حاتم الرازي: "شيخ"، وقال يعقوب بن شيبة: "صدوق، وإلى الضعف ما هو"، ووثقه أيضًا: العجلي، وقال النسائي: "لا بأس به"، وقال ابن عدي: "وهو لا بأس به فيما يرويه... ولم أرَ أحدًا ضعفه ممن تكلم في الرجال، وأرجو أن أحاديثه لا بأس بها صالحة"، ووثقه أيضًا: ابن عمار الموصلي، والحسن بن علي الطوسي، والحاكم، وقال ابن حبان: "كان يخطئ ويتفرد بما لا يتابع عليه، وكان يحيى بن معين حسن الرأي فيه، والذي عندي تنكب حديثه عند الاحتجاج إلا ما وافق الثقات أولى من الاحتجاج به"، وقال ابن حجر: "صدوق يهم".

ولعل الأقرب في حاله: أنه ثقة إلا فيما تفرَّد به، ولعل كلام من تكلَّم فيه من الأئمة، أو غضَّ من مرتبته إلى مرتبة أهل الصدق هو بسبب استنكار بعض تفرُّداته، وإلا فقد وثقه جمع من الأئمة، كما تقدم(٢).

---

(١) "ميزان الاعتدال" (١/٢٧٠رقم ١٠٠٢).

(٢) ينظر: "تاريخ يحيى بن معين" رواية الدارمي(ص٧٥ رقم١٧٣)، "تاريخ يحيى بن معين" رواية الدوري (٣/٨٩رقم٣٧٥)، "سؤالات ابن أبي شيبة" (ص١٤٥رقم١٩٥)، "الثقات" للعجلي (١/٢٤١رقم١٣٤)، "الكامل في ضعفاء الرجال" (١/٤٣٥)، "الجرح والتعديل" (٢/٣١٩ رقم١٢١٢)، "المجروحين" (١/١٨٣)، "سؤالات الحاكم للدارقطني"(ص١٨٧رقم٢٨٦)، "التعديل والتجريح" (١/٣٨٤رقم١١٤)،=

الحديث الذي ضعف الدارقطني أيمن بن نابل بسببه:

قال الدارقطني: "ولو لم يكن إلا حديث التشهد"[١]، والحديث المشار إليه هو حديث أيمن بن نابل، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله الأنصاري –رضي الله عنهما، قال: "**كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد** :«**بسم الله وبالله، التحيات لله والصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله، أسأل الله الجنة، وأعوذ به من النار** »"[٢].

وقد خولف أيمن بن نابل في رواية هذا الحديث: خالفه الليث بن سعد؛ فرواه عن أبي الزبير، عن سعيد بن جبير، وطاوس، عن ابن عباس، أنه قال: "كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا القرآن، فكان يقول: التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله، سلام عليك يا أيها النبي ورحمة الله وبركاته، سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا رسول الله".

"تهذيب الكمال" (٤٤٧/٣رقم٥٩٩)، "ذكر من تكلم فيه وهو موثق" (ص٥١رقم٤٦)، "ميزان الاعتدال" (٢٧٠/١رقم ١٠٠٢).

(١) "سؤالات الحاكم للدارقطني" (ص١٨٧رقم ٢٨٦).

(٢) أخرجه من هذا الوجه: أبو داود الطيالسي في "سننه" (٣٠٢/٣ح١٨٤٧)، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (١٤١/٢)، وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٩٢/١"عن أبي خالد الأحمر، والترمذي في "العلل الكبير" (ص٧٢رقم١٠٥)، والنسائي في "السنن الكبرى"، كتاب التطبيق، باب نوعٌ آخر من التشهد (٢٥٣/١ح٧٦٣) من طريق المعتمر بن سليمان، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢٦٤/١) من طريق أبي عامر العقدي، والحاكم في "المستدرك" (٣٩٩/١ح ٩٨٣) من طريق أبي عاصم النبيل؛ جميعهم عن أيمن بن نابل، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله –رضي الله عنهما.

وذكر الحاكم أن عبد الله بن قحطبة أخطأ في حديث المعتمر، فرواه عن المعتمر، عن أبيه، عن أبي الزبير، و الصواب: عن أيمن بن نابل. قال النسائي في "السنن الكبرى" (٤٩/٥): "لا نعلم أحدًا تابع أيمن بن نابل على هذه الرواية، وأيمن عندنا لا بأس به، والحديث خطأ، وبالله التوفيق".

تحقيق القول في كلام الدارقطني فيه بسبب الحديث:

قال الحاكم تأكيدًا لكلام الدارقطني في أيمن بن نابل بسبب الحديث: "وثقه يحيى بن معين، وغمزه غيره بحديثه عن أبي الزبير في التشهد: بسم الله وبالله.."[(١)].

ولعلَّ الخلل في روايته من جهتين: الأولى: مخالفته في الإسناد، وهي روايته الحديث عن أبي الزبير، عن جابر. **والثانية:** التفرد في المتن، وذلك من جهتين أيضًا: الأولى: التفرد بزيادة التسمية في أول التشهد، والثانية: التفرد بزيادة سؤال الجنة، والتعوذ من النار.

وقد بيَّن هذا الأمر وجلاَّه الإمام مسلم فيما ذكره في كتابه "التمييز"، حين ذكر الأمثلة على الوهم في الإسناد والمتن جميعًا، وما ذكرته فيما تقدم هو خلاصة كلامه على الحديث.

وقد ردَّ مسلم هذا التفرد من أيمن فقال: "والزيادة في الأخبار لا يلزم إلا عن الحفاظ الذين لم يعثر عليهم الوهم في حفظهم"[(٢)].

فتبيَّن من كلامه أن أيمن بن نابل عُثر على أخطاء في حديثه، وأنه لا يصل إلى درجة الحفاظ الذين يقبل تفرُّدهم، ولكنه أيضًا لم يغمز أيمن بن نابل بسبب هذا الحديث.

والذي يترجح أن وجود هذا الخطأ وحده لا يرقى إلى تضعيف أيمن بن نابل، ولكن يؤخذ من كلام الدارقطني أنه قال فيه: "ليس بالقوي" بسبر أحاديثه ولم يكتفِ بهذا الحديث، هذا ما ظهر لي، والله أعلم.

٣- بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة، أبو عبد الملك القشيريُّ البصري:

نقل الذهبي كلام ابن حبان فيه: "ما تركه عالم قط، وإنما توقفوا في الاحتجاج به، ولولا حديثه: **"إنا آخذوها وشطر ماله، عزمة من عزمات ربنا"**؛ لأدخلناه في الثقات، وهو ممن أستخير الله فيه"[(٣)].

---

(١) "سؤالات الحاكم للدارقطني" (ص١٨٧رقم ٢٨٦).

(٢) "التمييز" (ص١٢٨-١٢٩).

(٣) "ميزان الاعتدال" (٣٢٩/١ رقم١٢٦٦).

أقوال العلماء في بهز بن حكيم:

أخرج له البخاري متابعة، وأصحاب السنن.

وثقه يحيى بن معين، وعلي بن المديني، وقال البخاري: "يختلفون فيه"، وقال أبو زرعة: "صالح، ولكنه ليس بالمشهور"، وقال أبو داود: "هو حجة عندي"، وقال أبو حاتم: "هو شيخ يكتب حديثه، ولا يحتج به"

وقال ابن عدي: "وأرجو أنه لا بأس به في رواياته، ولم أر أحدًا تخلف في الرواية من الثقات، ولم أرَ له حديثًا منكرًا، وأرجو أنه إذا حدث عنه ثقة فلا بأس بحديثه"، وقال النسائي: "ثقة"، وقال ابن حبان: "كان يخطئ كثيرًا، فأما أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم -رحمهما الله- فهما يحتجان به، ويرويان عنه، وتركه جماعة من أئمتنا، ولولا حديث: "إنا آخذوه، وشطر إبله عزمة من عزمات ربنا"؛ لأدخلناه في الثقات، وهو ممن أستخير الله -عز وجل- فيه".

وقال الحاكم: "من ثقات البصريين ممن يجمع حديثه، وإنما أسقط من الصحيح روايته عن أبيه عن جده؛ لأنها شاذة لا متابع لها في الصحيح"، وقال الذهبي: "صدوق، فيه لين"، وقال ابن حجر: "صدوق"[(١)].

والذي يترجح من خلال أقوال العلماء أنه ثقة، وقول من نزل به عن مرتبة الاحتجاج كأبي حاتم ربما كان بسبب وجود بعض المناكير في حديثه، ولكن توثيق جمع من الأئمة له، ومنهم يحيى، وابن المديني، والنسائي، واحتجاج أحمد وإسحاق به، وكذلك توثيق الحاكم؛ كل ذلك مما يدلُّ على ترجيح القول بأنه ثقة.

وقد بيَّن الذهبي كيف يكون التعامل إذا قال أبو حاتم في راو: "لا يحتج به"، حيث قال: "إذا وثق أبو حاتم رجلًا، فتمسك بقوله، فإنه لا يوثق إلا رجلا صحيح الحديث، وإذا ليَّن رجلًا أوقال فيه: لا يحتج به، فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه، فإن وثقه أحد فلا تبن على تجريح أبي حاتم، فإنه متعنت في الرجال، قد

(١) "الكامل في ضعفاء الرجال" (٦٨/٢). "المجروحين" (١٩٤/١)، "سؤالات السجزي للحاكم" (ص١٤٨رقم ١٥٠)، "تهذيب الكمال" (٢٦٠/٤)، "المغني في الضعفاء" (١١٦/١رقم١٠٠٧)، "ميزان الاعتدال" (٣٢٩/١رقم ١٢٦٦)، "تقريب التهذيب" (ص١٢٨رقم٧٧٢).

قال في طائفة من رجال "الصحاح": ليس بحجة، ليس بقوي، أو نحو ذلك"[1]، وقد توفي بهز قبل الستين ومائة من الهجرة.

الحديث الذي اقتضى إدخال بهز بن حكيم في كتاب "ميزان الاعتدال":

المقولة المتقدمة من ابن حبَّان، ومنها قوله: "ولولا حديثه: **"إنا آخذوها وشطر ماله عزمة من عزمات ربنا" لأدخلناه في الثقات، وهو ممن أستخير الله فيه"**[2] لعلها السبب في إدخاله في ميزان الاعتدال، والله أعلم.

والحديث هو ما رواه بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده معاوية بن حيدة القُشيري ﷺ، عن النبي ﷺ قال: **"فِي كُلِّ إِبِلٍ سَائِمَةٍ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ ابْنَةُ لَبُونٍ، لَا تُفَرَّقُ إِبِلٌ عَنْ حِسَابِهَا، مَنْ أَعْطَاهَا مُؤْتَجِرًا فَلَهُ أَجْرُهَا، وَمَنْ مَنَعَهَا فَإِنَّا آخِذُوهَا مِنْهُ وَشَطْرَ إِبِلِهِ، عَزْمَةً مِنْ عَزَمَاتِ رَبِّنَا -جَلَّ وَعَزَّ- لَا يَحِلُّ لِآلِ مُحَمَّدٍ مِنْهَا شَيْءٌ"**[3]، هذا لفظ أحمد في "مسنده".

---

(١) "سير أعلام النبلاء" (١٣/٢٦٠)..

(٢) "ميزان الاعتدال" (١/٣٢٩رقم١٢٦٦).

(٣) أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٤/١٨ح٦٨٢٤) عن معمر، ومن طريقه الطبراني في "المعجم الكبير" (١٩/٤١٠ح٩٨٤)، وأخرجه أيضًا من طريق عبدالرزاق: البيهقي في "السنن الكبرى" (٤/١٠٥)، وأخرجه ابن أبي شيبه في "المصنف" (٣/١٢٢) عن عبد الله بن المبارك، وأحمد في "مسنده" (٣٣/٢٢٠ح٢٠٠١٦)، و(٣٣/٢٤١ح٢٠٠٤١) عن إسماعيل بن علية، و(٣٣/٢٣٨ح٢٠٠٣٨)، وأخرجه ابن زنجويه في "الأموال" (٢/٨٣٣ح١٤٤٣)، والطحاوي في "معاني الآثار" (٢/٩ح٢٩٧٨)، و(٣/٢٧٩ح٥٤٠٩) كلاهما من طريق عبدالله بن بكر السهمي، والدارمي في "مسنده" (٢/١٠٤٣ح١٧١٩) عن النضر بن شميل، وأبو داوود في "سننه"، كتاب الزكاة، باب في زكاة السائمة (١/٤٩٤ح١٥٧٥) والطبراني في "المعجم الكبير" (١٩/٤١٠ح٩٨٥) كلاهما من طريق حماد بن سلمة، والنسائي في "السنن الكبرى"، كتاب الزكاة، باب قتال مانع الزكاة (٢/٨ح ٢٢٢٤)، وابن الجارود في "المنتقى" (ص٩٣ح٣٤١)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٤/١٨ح٢٢٦٦)، والروياني في "مسنده" (٢/١٠٩ح٩١٣) من طريق يحيى بن سعيد، وأخرجه النسائي في "الموضع المتقدم" (٢/١١ح٢٢٢٩) من طريق معتمر بن سليمان، و(ح٩٨٦) من طريق عدي بن الفضل، والحاكم في "المستدرك" (١/٥٥٤ح ١٤٤٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/١١٦)، وابن خزيمة في "صحيحه"، الموضع المتقدم من طريق يزيد بن هارون، والحاكم في الموضع المتقدم من طريق عبدالوارث بن سعيد؛ جميعهم: (معمر، وعبد الله بن المبارك، وإسماعيل بن عُليَّة، وعبد الله بن بكر السهمي، والنضر بن شميل، وحماد بن سلمة، ويحيى بن=

فتبيَّن بهذا أن سبب تضعيفه-عند ابن حبان- هو روايته الحديث بزيادة لفظ: **"وَمَنْ مَنَعَهَا فَإِنَّا آخِذُوهَا مِنْهُ وَشَطْرَ إِبِلِهِ، عَزْمَةً مِنْ عَزَمَاتِ رَبِّنَا"**.

تحقيق القول في كلام ابن حبان فيه بسبب الحديث:

والذي يترجح مما تقدم أن روايته لهذه الزيادة لا ترقى إلى تضعيفه بسببها، وقد تقدَّم بيان من وثَّقه من الأئمة، وأما مجرد تفرُّده بهذه الزيادة فإنه -وإن كان هذا الأمر في حديث واحدٍ قد يكون دليلًا على ضعف بعض الرواة- بعيدٌ في مثل حال بهز بن حكيم.

ثم إن الذهبي قد استنكر أن يكون ذلك سببًا لتضعيفه، ومما قاله عن انفراده بهذا الحديث: "فهو حديث انفرد به أصلًا ورأسًا، وقال به بعض المجتهدين، ويقع بهز عاليًا في جزء الأنصاري... وحديثه قريب من الصحة"(١).

وأما ابن القيِّم فيرى أن كلام ابن حبان المتقدم في تضعيف بهزٍ بسبب هذا الحديث كلامٌ ساقط جدًّا، ثم يقول لتوضيح ذلك: "فإنه إذا لم يكن لضعفه سبب إلا روايته هذا الحديث، وهذا الحديث إنما رد لضعفه، كان هذا دورًا باطلا، وليس في روايته لهذا ما يوجب ضعفه؛ فإنه لم يخالف فيه الثقات"(٢).

ويرى ابن حجر أيضًا أن بهز ثقة، وخالف كلام ابن حبّان في تضعيفه بسبب هذا الحديث، فقال: "واعتمد النووي ما أشار إليه ابن حبان من تضعيف بهز، وليس بجيد؛ لأنه موثق عند الجمهور"(٣).

سعيد، ومعتمر بن سليمان، وعدي بن الفضل، ويزيد بن هارون، وعبدالوارث بن سعيد)، عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، وفيه اختلاف في ألفاظ الحديث بين أولئك الرواة، لكن رواه جميع من تقدم بإثبات هذه الجملة فيه: **"وَمَن مَنَعَهَا فَإِنَّا آخِذُوهَا مِنْهُ وَشَطْرَ إِبِلِهِ، عَزْمَةً مِنْ عَزَمَاتِ رَبِّنَا..."**، وعند بعضهم: "ومن أبى...".

(١) "تاريخ الإسلام" (٣/٨٢٤).

(٢) "تهذيب سنن أبي داود" (٥/١٦٧).

(٣) "فتح الباري" (١٣/٣٥٥).

وليس هذا التقرير المتقدم ما يقتضي عدم تضعيف الرواة بالحديث الواحد، بل هو -كما تقدم، وما سيأتي- ثابتٌ من عمل الأئمة، لكنه يبعد في مثل حالة بهز بن حكيم تضعيفه بحديث واحد.

٤- الحسين بن عياش بن حازم السُّلمي، أبو بكر الجَزريُّ الباجدائي الرَّقي:

قال الذهبي: "... وليَّنه بعضهم بلا مستند، غير انفراده عن جعفر بن برقان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة مرفوعًا قال: **"لانكاح إلا بولي، والسلطان ولي من لا ولي له"**(١).

أقوال العلماء في الحسين بن عيَّاش:

وثَّقه النسائي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: "وثقه النسائي وغيره"، وقال ابن حجر: ثقة(٢).

والراجح من حاله أنه ثقة، فلم أقف على تضعيف له سوى ما تقدم من كلام الذهبي.

الحديث الذي ضعِّف الحسين بن عياش بسببه:

ذكر الذهبي ذلك فيما تقدم، وهو انفراده بالرواية عن جعفر بن برقان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ قال: **"لا نكاح إلا بولي، والسلطان ولي من لا ولي له"**(٣).

---

(١) "ميزان الاعتدال" (١/٤٩٨رقم١٩٤٦).

(٢) "الثقات" (٨/١٨٥)، "تهذيب الكمال" (٦/٤٥٩رقم ١٣٢٧)، "ميزان الاعتدال" (١/٤٩٨رقم١٩٤٦)، "تقريب التهذيب" (ص١٦٧رقم١٣٣٩).

(٣) حديث هشام بن عروه رواه عنه كل من: ١-جعفر بن برقان: وأخرج حديثه الطبراني في "الأوسط" (٧/٨٥ح٦٩٢٧)، والخطيب البغدادي في "المتفق والمفترق" (٣/٢١٢٢).

٢-مندل بن علي العنزي: وأخرج حديثه: أبو يعلى الموصلي في "مسنده" (٨/١٩١ح٤٧٤٩).

٣-زمعة بن صالح: أخرج حديثه: أبو يعلى في "مسنده" (٨/١٣٩ح٤٦٨٢)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/٤٥٥).

٤-صدقة بن عبدالله: وأخرج حديثه: ابن عدي في "الكامل" (٤/٧٥)، وابن المقرئ في معجمه (ص١٥٣ح٤٣٥). =

تحقيق القول في تضعيفه بسبب الحديث:

قال الطبراني :"لم يرو هذا الحديث عن جعفر بن برقان، عن هشام بن عروة إلا الحسين بن عياش، تفرد به علي بن جميل"(١).

والراجح أن هذا التفرد منه لا يرقى إلى درجة الحكم بضعفه بسبب هذا التفرُّد؛ ولذلك فإن الذهبي ذكر أن تليينه بذلك لا مستند له، ثم إن جعفر بن برقان لم يتفرد به حتى يبحث: هل الخطأ من جعفر بن برقان، أو من الحسين بن عياش، أو ممن دونهما؟ بل شاركه ثمانية من الرواة في رواية الحديث عن هشام بن عروة؛ فدلَّ ذلك على أن هشامًا رواه على هذا الوجه بهذا اللفظ.

٥- الحسين بن واقد المروزي أبو عبد الله، قاضي مرو مولى عبد الله بن عامر بن كريز القرشي:

قال الذهبي: "واستنكر أحمد بعض حديثه، وحرك رأسه كأنه لم يرضه لما قيل له: إنه روى هذا الحديث..."(٢).

أقوال العلماء في الحسين بن واقد:

روى له مسلم والأربعة.

قال ابن سعد: "حسن الحديث"، وقال يحيى بن معين: "ثقة، ليس به بأس"، وقال أحمد: "ليس بذاك"، وقال في موضع: "له أشياء مناكير"، ونُقل عن المروذي

٥-الحسين بن علون: وأخرج حديثه: ابن عدي في "الكامل" (٢/٣٦٠).

٦-ابن جريج: وأخرج حديثه: ابن عدي في "الكامل" (٦/٣٧٦).

٧-يزيد بن سنان: وأخرج حديثه: الدارقطني في "السنن" (٤/٣٢٤ح٣٥٣٤).

٨- أبو مالك الجنبي: وأخرج حديثه: أبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/٢٧٦).

٩-نوح بن دراج: وأخرج حديثه: الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٢/١٥٧"ولفظه: "لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل).

وليس في رواية الحسين بن علوان، ويزيد بن سنان، وأبي مالك الجنبي، ونوح بن دراج قوله: "والسلطان ولي من لا ولي له". وقد رواه الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة، ليس فيه هشام بن عروة، فلا أُطيل في تخريجه.

(١) "المعجم الأوسط" (٧/٨٥).

(٢) "ميزان الاعتدال" (١/٥٠٢ رقم ١٩٧٠).

أن أحمد قال: "ليس بذاك"، وسئل عن حديث رواه حسين بن واقد فقال: "من روى هذا، قيل له: الحسين بن واقد، فقال بيده، وحرك رأسه كأنه لم يرضه"، وقد أنكر الإمام أحمد حديثه عن ابن بريدة، فقال: "ما أنكرَ حديث حسين بن واقد وأبي المنيب عن ابن بريدة"، ونقل ابن أبي حاتم قول الأثرم: "قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: ما تقول في الحسين بن واقد؟ فقال: لا بأس به، وأثنى عليه"، وقال النسائي: "ثقة"، وذكره ابن حبان في "الثقات"، لكنه قال: "وربما أخطأ في الروايات"، وذكره العقيلي في "الضعفاء"، وذكره ابن شاهين في "الثقات"، وقال الذهبي: "صدوق، استنكر أحمد بعض حديثه".

والراجح من حاله أنه ثقة، لكن له أحاديث مناكير، وهو ما بيَّنه الإمام أحمد فيما تقدم، توفي سنة تسع وخمسين ومائة، وقيل: سبع وخمسين ومائة[(١)].

الحديث الذي ضعِّف بسببه:

الحديث الذي أشار الذهبي إلى تضعيف أحمد للحسين بن واقد بسببه هو حديث ابن عمر -رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ أنه قال: **"وَدِدْتُ أَنَّ عِنْدِي خُبْزَةً بَيْضَاءَ مِنْ بُرَّةٍ سَمْرَاءَ مُلَبَّقَةً بِسَمْنٍ وَلَبَنٍ"، فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ، فَاتَّخَذَهُ، فَجَاءَ بِهِ، فَقَالَ: "فِي أَيِّ شَيْءٍ كَانَ هَذَا؟" قَالَ: فِي عُكَّةِ ضَبٍّ، قَالَ: "ارْفَعْهُ"**[(٢)].

---

(١) "من كلام يحيى بن معين في الرجال-رواية ابن طهمان" (ص١١٧رقم٣٧٧)، "تاريخ يحيى بن معين" رواية الدوري (٣٥٤/٤رقم ٤٧٥٠)، "العلل" رواية المروذي (ص٦٠رقم١٤٦)و(ص١٩١رقم٤٤٤)، "العلل ومعرفة الرجال" لأحمد (٣٠١/١رقم٤٩٧)، "التاريخ الكبير" (٣٨٩/٢رقم ٢٨٧٧)، "الضعفاء" للعقيلي (٢٥٨/١رقم٣٠)، "تاريخ أسماء الثقات" (ص٦٢رقم ٢١٣)، "الجرح والتعديل"(٦٦/٣رقم٣٠٢)، "التعديل والتجريح" (٤٩٨/١رقم٢٤٤)، "تهذيب الكمال" (٤٩١/٦رقم١٣٤٦)، "المغني في الضعفاء" (ص١٧٦رقم ١٥٧٦)، "بحر الدم فيمن تكلم فيه أحمد بمدح أو ذم" (ص٤٢رقم٢٠٨).

(٢) أخرجه ابن ماجه في "سننه"، كتاب الأطعمة، باب الخبز الملبق باللبن (١١٠٩/٢ح٣٣٤١)، وأبو داود في "سننه"، كتاب الأطعمة، باب في الجمع بين لونين من الطعام (٣٥٩/٣ح٣٨١٨)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢٥١/١)، والطحاوي في "معاني الآثار" (١٩٩/٤ح٦٣٤٨)، وأبو نعيم في "حلية الأولياء"=

تحقيق القول في تضعيفه بسبب الحديث:

قد نُقل فيما تقدَّم عن الإمام أحمد اختلاف عبارته في الحسين بن واقد؛ فتارة قال: "ليس بذاك"، وتارة قال: "له أشياء مناكير"، وتارة قال: "لا بأس به"، وأثنى عليه، وتارة نقل الراوي عنه حركة يده ورأسه، وفهِم منه الراوي عنه أنه لم يرضَ الحسين بن واقد، ولكن هذا شيء وتضعيفه بسبب الحديث شيءٌ آخر-وهو ما فهِمه الراوي، والذي يترجح أن الإمام أحمد لم يحكم بتضعيف الحسين بن واقد مطلقًا، وكذلك لم يجعله في مرتبة الثقات، لكنه ينزل عنهم عنده؛ وذلك لتأثير رواية المناكير على روايته عمومًا، فالحكم بتضعيف أحمد له بسبب هذا الحديث بعيد، أو على الأقل إن كان يرى ضعفه فليس هذا التضعيف بسبب هذا الحديث وحده، بل بسبب روايته لبعض المناكير التي قد تحطُّ من مرتبته، ولا يعني هذا أن الأئمة لا يضعفون بالحديث الواحد مطلقًا، بل المقصود أنه في مثل حال حسين بن واقد يبعد ذلك، وإن كان تضعيف الراوي باستنكار حديث واحد له مما جرى عليه عمل بعض نقَّاد الحديث.

٦- الربيع بن يحيى بن مقسم المرئي، أبو الفضل الأشناني:

قال الذهبي: "...قال بعض الحفاظ: هذا يسقط كذا وكذا ألف حديث"(١).

أقوال العلماء في الربيع بن يحيى:

روى له البخاري وأبو داود.

قال أبو حاتم: "ثقة ثبت"، وذكره ابن حبان في "الثقات"، ولكنه قال: "يخطئ"، وقال الدارقطني: "ضعيف، ليس بالقوي، يخطئ كثيرًا"، وسأله عنه

(٢٢١/١٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣٢٦/٩)، وفي "شعب الإيمان" (١١٣/٥ح٦٠٠٢)؛ جميعهم من طريق الفضل بن موسى، عن الحسين بن واقد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر به.
وهذا الحديث ضعيفٌ؛ لأن فيه أيوب، وليس هو أيوب السختياني، بل أيوب بن خَوْط وهو : "متروك" كما في "تقريب التهذيب" (ص١١٨رقم٦١٢).

(١) "ميزان الاعتدال" (٤١/٢رقم ٢٦٢٦).

الحاكم، فقال: "ليس بالقوي"، وقال ابن قانع: "ضعيف"، وقال الذهبي: "صدوق"، وقال ابن حجر: "صدوق له أوهام"(١).

والذي يظهر أنه ثقة، لكن وجود النكارة في بعض حديثه جعلت بعض الأئمة يضعِّفه، أو يجعله في مرتبة (صدوق)، ولكن توثيق أبي حاتم له مع تشدده مما يستأنس به في القول بتوثيقه.

الحديث الذي ضعف الربيع بن يحيى بسببه:

الحديث الذي ذكر الذهبي أن الربيع ضعِّف بسببه هو حديث جابر بن عبدالله -رضي الله عنهما: **"جَمَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمَدِينَةِ لِلرُّخَصِ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا عِلَّةٍ"**(٢).

التحقيق في تضعيفه بسبب الحديث:

تقدم كلام الذهبي الذي نسبه إلى الدارقطني، ونص كلامه كما في "سؤالات الحاكم": "ليس بالقوي، يروي عن الثوري عن ابن المنكدر، عن جابر الجمع بين الصلاتين، هذا يسقط مائة ألف حديث"(٣).

وهذا استنكار شديدٌ من الدارقطني لرواية الربيع هذا الحديث عن جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما؛ فإن الحديث ليس حديث محمد بن المنكدر، ولذلك قال الدارقطني أيضًا: "هذا حديث ليس لمحمد بن المنكدر فيه ناقة ولا جمل"(٤).

---

(١) "الجرح والتعديل" (٤٧١/٣رقم٢١٠٦)، "الثقات" (٢٤٠/٨)، "سؤالات الحاكم للدارقطني" (ص٢٠٦-٢٠٧ رقم٣١٩)، "سؤالات البرقاني" (ص٣٠رقم ١٥٦)،) "التعديل والتجريح" (٥٩٥/٢رقم ٣٦٤)، "المغني في الضعفاء" (٢٢٩/١رقم٢١٠١)، "تهذيب التهذيب" (٣/ ٢١٨رقم٤٨٢)، "تقريب التهذيب" (ص٢٠٧رقم١٩٠٣).

(٢) أخرجه الطحاوي في "معاني الآثار" (١٦١/١ح٩٧٦)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢١٧/١٢)، وأبو حاتم كما في "العلل" لابنه (٢٠٥/٢)، وابن جميع في "معجمه" (ص١٩٣رقم ١٤٦)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٤٤٣/١)؛ جميعهم من طريق الربيع بن يحيى، عن سفيان الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما- به.

(٣) "سؤالات الحاكم" (ص٢٠٦).

(٤) "سؤالات البرقاني" (ص٦٠ رقم ٢٣).

وأبو حاتم الرازي حكم بأن هذا خطأ[١]، وأن الصواب رواية الحديث: عن أبي الزبير، عن جابر، أو روايته عن: أبي الزبير، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، وهذا محفوظٌ، وقد رواه مسلمٌ وغيره[٢]؛ فتبيَّن بذلك وجه الخطأ في رواية أبي الزبير.

والقول المتقدم من الدارقطني بأن هذا الحديث يُسقط مائة ألف حديث هو من باب المبالغة، كما ذكره الذهبي فإنه قال –في ترجمة الربيع– موضِّحًا معنى مقولة الدارقطني، ثم مبيِّنًا ما تدل عليه: "يعني: من أتى بهذا ممن هو صاحب مائة ألف حديث أثّر فيه لينًا بحيث تنحطُّ رتبة المائة ألف عن درجة الاحتجاج، وإنما هذا على سبيل المبالغة، فكم ممن قد روى مائتي حديث، ووهم منها في حديثين وثلاثة وهو ثقة"[٣].

على أن إسقاط الراوي بسبب حديث قد يحكم به بعض الأئمة، ويؤخذ بالقبول، وستأتي–إن شاء الله–نماذج تدل على ذلك، **لكن الراجح** في حال الربيع ابن يحيى الأشناني أن انفراده بهذا الحديث على هذا الوجه لا يهدر جميع حديثه، ولا ينقله من مرتبة الثقة إلى مرتبة الضعيف

٧– ربيعة بن سيف بن ماتع المعافري الاسكندراني المصري:

قال الذهبي: "وضعفه عبدالحق عندما روى له حديث: "يا فاطمة..."..."[٤].

أقوال العلماء في ربيعة بن سيف:

روى له أبو داود، والترمذي، والنسائي.

قال البخاري: "عنده مناكير"، وكذلك قال ابن يونس، ووثقه العجلي، وقال النسائي: "ليس به بأس"، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: "كان يخطئ

(١) "العلل" (٢/٢٠٥رقم٣١٣).

(٢) أخرجه مسلم في "صحيحه"، كتاب صلاة المسافرين (١/٤٨٩ح٧٠٥رقم٥١)، ولفظه: **"أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلاَةِ فِي سَفْرَةٍ سَافَرَهَا فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَجَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ. قَالَ سَعِيدٌ: فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ؟ قَالَ: أَرَادَ أَنْ لاَ يُحْرِجَ أُمَّتَهُ"**.

(٣) "سير أعلام النبلاء" (١٠/٤٥٢).

(٤) "ميزان الاعتدال" (٢/٤٢رقم ٢٦٣٠).

كثيرًا"، وقال الدارقطني: "صالح"، وذكره ابن الجوزي في "الضعفاء والمتروكين"، وقال ابن حجر: "صدوق، له مناكير"(١).

ولعل الراجح في حاله ما ذكره ابن حجر من أنه : "صدوق، له مناكير"؛ لنزول درجته عن درجة من يستحق التوثيق المطلق، ووجود المنكرات في حديثه.

الحديث الذي ضعِّف بسببه ربيعة بن سيف:

عن عبدالله بن عمرو بن العاص –رضي الله عنهما– قال: "بَيْنَمَا نَحْنُ نَمْشِي مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِذْ بَصُرَ بِامْرَأَةٍ لَا نَظُنُّ أَنَّهُ عَرَفَهَا، فَلَمَّا تَوَجَّهْنَا الطَّرِيقَ وَقَفَ حَتَّى انْتَهَتْ إِلَيْهِ، فَإِذَا فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللهِ ﷺ –رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، فَقَالَ: **"مَا أَخْرَجَكِ مِنْ بَيْتِكِ يَا فَاطِمَةُ؟"** قَالَتْ: أَتَيْتُ أَهْلَ هَذَا الْبَيْتِ، فَرَحَّمْتُ إِلَيْهِمْ مَيِّتَهُمْ وَعَزَّيْتُهُمْ، فَقَالَ: **"لَعَلَّكِ بَلَغْتِ مَعَهُمُ الْكُدَى؟ "** قَالَتْ: مَعَاذَ اللهِ أَنْ أَكُونَ بَلَغْتُهَا مَعَهُمْ، وَقَدْ سَمِعْتُكَ تَذْكُرُ فِي ذَلِكَ مَا تَذْكُرُ، قَالَ: **"لَوْ بَلَغْتِهَا مَعَهُمْ مَا رَأَيْتِ الْجَنَّةَ حَتَّى يَرَاهَا جَدُّ أَبِيكِ"**(٢).

---

(١) "التاريخ الكبير" (٣/٢٩٠رقم ٩٨٧)، "سؤالات البرقاني"(ص٣٠رقم١٥٣)، "الثقات" لابن حبان (٦/٣٠١رقم٧٨١٨)، "الثقات" للعجلي (١/٢٥٧رقم٤٦٣)، "الضعفاء والمتروكين" (١/٢٨٢رقم١٢٢١)، "تهذيب التهذيب" (٣/٢٢١).

(٢) أخرجه أحمد في "مسنده" (١١/١٣٧ح٦٥٧٤)، و(١١/٦٥٣ح٧٠٨٢)، وابن عبد الحكم في "فتوح مصر" (ص٢٨١)، وأبو داود في "سننه"، كتاب ، والبزار في "مسنده" (٦/٤١٥ح٢٤٤٠)، والنسائي في "السنن الكبرى"، كتاب الجنائز وتمني الموت، باب النعي (١/٦١٦ح٢٠٠٧)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٢/١١٣ح٦٧٤٦)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (١/٢٥١ح٢٧٨)، وابن حبان في "صحيحه" (٧/٤٥٠ح٣٧١٧)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٣/٢٤ح٤٥-٤٦)، و(١٤/٤٠ح١٤٦٢٩)، والحاكم في "المستدرك" (١/٥٢٩ح١٣٨٢-١٣٨٣)، والبيهقي في "سننه" (٤/٦٠)، و(٤/٧٧)، وفي "دلائل النبوة" (١/١٩٢)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٢/٩٠٣رقم١٥٠٨-١٥٠٩)، والضياء المقدسي في جزء "من حديث عبدالله بن يزيد المقرئ" (ص٦٦ح٢٠)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٩/١١٥)؛ جميعهم من طريق ربيعة بن سيف المعافري، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، عن عبد الله بن عمرو بن العاص –رضي الله عنهما– به، وفي رواية ابن الجوزي الأخيرة قرن بين ربيعة بن سيف، وشرحبيل بن شريك؛ فجعل شرحبيل بن شريك متابعًا لربيعة بخلاف غيره، ولعل الراجح تفرّد ربيعة بن سيف بها.

التحقيق في تضعيفه بسبب هذا الحديث:

عبارة الذهبي توهم أن عبد الحق الإشبيلي ضعَّف ربيعة بن سيف بسبب هذا الحديث، والصحيح أنه إنما أورد طرف الحديث، قال: "في إسناده ربيعة بن سيف، ضعيف، عنده مناكير"[(١)].

وليس في عبارته هذه ما يشير إلى تضعيفه بالحديث؛ **فيمتنع حينئذٍ الحكم بتضعيفه بسببه.**

٨- زيد بن وهب الجهني، أبو سليمان الكوفي:

قال الذهبي نقلًا عن الفسوي: "ومما يستدل به على ضعف حديثه روايته عن حذيفة: إن خرج الدجال تبعه من كان يحب عثمان"[(٢)].

أقوال العلماء في زيد بن وهب:

أخرج له الجماعة.

قال ابن سعد: "وكان ثقة، كثير الحديث"، وقال ابن معين: "ثقة"، وقال ابن خراش: "كوفي ثقة"، وقال يعقوب بن سفيان: "ولكن حديث زيد فيه خلل كثير"، وذكره العجلي في "الثقات"، وكذلك ابن حبان، وقال النووي: "واتفقوا على توثيقه وجلالته"، وقال الذهبي: "وكان ثقة، كثير العلم، ولا عبرة بكلام الفسوي فيه؛ فإنه قد احتج به أرباب الصحاح"، وقال ابن حجر: "ثقة، جليل، لم يصب من قال في حديثه خلل".

والراجح من حاله أنه ثقة، توفي سنة ست وتسعين[(٣)].

---

(١) "الأحكام الوسطى" (٤٢/١).

(٢) "ميزان الاعتدال" (١٠١/٢رقم ٢٨٩٤).

(٣)"الثقات" للعجلي (٣٧٨/١رقم٥٣٣)، "المعرفة والتاريخ" (٧٦٩/٢)، "الثقات" لابن حبان(٢٥٠/٤رقم ٢٧٥٩)، "تهذيب الكمال" (١١٢/١٠رقم ٢١٣١)، "تذكرة الحفاظ" (٥٢/٣)، "تقريب التهذيب"(ص٢٢٥رقم ٢١٢٥).

الحديث الذي ضعّف بسببه زيد بن وهب:

حديث زيد بن وهب، عن حذيفة بن اليمان مرفوعًا: **"مَنْ كَانَ يُحِبُّ[1] مَخْرَجَ الدَّجَّالِ تَبِعَهُ، فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ آمَنَ بِهِ فِي قَبْرِهِ"**[2].

التحقيق في تضعيفه بسبب هذا الحديث:

تقدم بيان حال زيد بن وهب بأنه من الثقات، وأنه قد روى له أصحاب الكتب الستة، وأما كلام الفسوي الذي أشار إليه الذهبي، وهو قوله: "ومما يستدل به على ضعف حديثه روايته عن حذيفة: "إن خرج الدجال تبعه من كان يحب عثمان"[3]؛ فإنه لا ينهض وحده لتضعيف زيد بن وهب بسبب هذا الحديث، وإن كان الحديث منكرًا لا يصحُّ.

ومما ردَّ به الذهبي على الفسوي في تضعيفه له بسبب هذا الحديث قوله: "فهذا الذي استنكره الفسوي من حديثه ما سُبِق إليه، ولو فتحنا هذه الوساوس علينا لرددنا كثيرًا من السنن الثابتة بالوهم الفاسد"[4].

وهذا الذي قاله الذهبي لا يفهم منه تصحيح الحديث، بل الذي يظهر لي أن مقصوده عدم اطِّراح حديث الراوي كله بسبب حديث واحد إذا كان ذلك الراوي في مثل جلالة زيد بن وهب.

---

(١) سقط منه ذكر "عثمان"كما ذكر ذلك المحقق، وأحال إلى موضع ترجمة زيد بن وهب في "ميزان الاعتدال".

(٢) أخرجه الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٧٦٨/٢) من طريق منصور بن أبي الأسود، عن الأعمش، عن زيد بن وهب، عن حذيفة به ولفظه: "مَنْ كَانَ يُحِبُّ مَخْرَجَ الدَّجَّالِ تَبِعَهُ، فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ آمَنَ بِهِ فِي قَبْرِهِ"، وسقط منها ذكر (عثمان)، والدينوري في "المجالسة وجواهر العلم" (١٦٤/٢ح٢٨٦)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٤٧/٣٩) من طريق حجاج بن أبي عثمان الصواف، عن زيد بن وهب ولفظه: "أَوَّلُ الْفِتَنِ قَتْلُ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ -رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ، وَآخِرُ الْفِتَنِ خُرُوجُ الدَّجَّالِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَمُوتُ رَجُلٌ وَفِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ حُبِّ قَتْلِ عُثْمَانَ إِلَّا تَبِعَ الدَّجَّالَ إِنْ أَدْرَكَهُ، وَإِنْ لَمْ يُدْرِكْهُ آمَنَ بِهِ فِي قَبْرِهِ". وهذا حديث منكر.

(٣) "المعرفة والتاريخ" (٧٦٨/٢)

(٤) "ميزان الاعتدل" (١٠١/٢رقم٢٨٩٤).

٩- سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير، أبو زيد الأنصاري البصري:

قال الذهبي: "وذكره ابن حبَّان مليِّنًا له؛ لأنه وهم في سند حديث: "**أسفروا بالفجر**"(١).

أقوال العلماء في سعيد بن أوس:

أخرج له أبو داود، والترمذي.

كذَّبه محمد بن عبدالله الأنصاري، وقال يحيى بن معين: "كان صدوقًا"، وقال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي يجمل القول في أبي زيد النحوي، ويرفع شأنه، ويقول: هو صدوق"، وقال ابن حبان: "لا يجوز الاحتجاج بما انفرد به من الأخبار، ولا الاعتبار إلا بما وافق الثقات في الآثار"، وقال الخطيب البغدادي: "وكان ثقة، ثبتًا"، وقال الذهبي: "ثقة علامة، ذو تصانيف"، وقال ابن حجر: صدوق، له أوهام، توفي سنة أربع عشرة ومائتين(٢).

ولعل الراجح من خلال ما تقدم أنه صدوق.

الحديث الذي ضُعِّف سعيد بن أوس بسببه:

هو حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: "**يَا بِلالُ، أَسْفِرْ بِالصُّبْحِ؛ فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِلأَجْرِ**"(٣).

تحقيق القول في تضعيف سعيد بسبب الحديث:

لم يورد ابن حبان في ترجمة سعيد بن أوس مما يستنكره عليه سوى رواية هذا الحديث على أنه من حديث أبي هريرة، والحديث من رواية رافع بن خديج، ونصُّ

(١) "ميزان الاعتدال" (٢/١٢٠رقم ٢٩٩٦).

(٢)"الجرح والتعديل" (٤/٤رقم١٢)، "المجروحين" (١/ ٣٢٤)، "تهذيب الكمال" (١٠/٣٣٠ رقم ٢٢٣٩)، "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة" (١/٤٣٢رقم١٨٥٤)، "المغني في الضعفاء" (٢/٧٨٦رقم٧٤٧٦)، "البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة" (ص٢٣رقم١٣٦).

(٣) أخرجه ابن حبان في "المجروحين" (١/٣٢٤رقم٤٠١) من طريق القاسم بن عيسى الحضرمي، عن سعيد بن أوس، عن عبد الله بن عون، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة. وصواب الحديث كما ذكر ابن حبان: أنه من حديث رافع بن خديج، وليس من حديث أبي هريرة، ولا رواه ابن عون، ولا ابن سيرين.

كلام ابن حبان: "وليس هذا من حديث ابن عون، ولا ابن سيرين، ولا أبي هريرة، وإنما هذا المتن من حديث رافع بن خديج فقط"(١).

والراجح أن ابن حبَّان لم يضعِّفه بسبب هذا الحديث وحده، ويدلُّ على ذلك قوله بعد كلامه المتقدم: "فيما يشبه هذا مما لا يشك عوام أصحابنا أنها مقلوبة أو معمولة"، أي: أن سعيد بن أوس يروي هذا الحديث وما يشبهه مما هو من الأحاديث المقلوبة، أو المعمولة؛ ولذا استحق أن يقول في شأنه ما نقلته في ترجمة الراوي فيما تقدم.

١٠- سليمان بن داود المنقري الشاذكوني البصري:

قال الذهبي: "وكذبه ابن معين في حديث ذكر له عنه"(٢).

أقوال العلماء في سليمان الشاذكوني:

قال يحيى بن معين: "جربت عليه الكذب"، وقال مرة: "كذاب، عدو الله، كان يضع الحديث"، وقال مرة: "قد سمع، إلا أنه يكذب، ويضع الحديث"، وقال أحمد: "هو من نحو عبد الله بن سلمة الأفطس"، قال ابن أبي حاتم: "يعني: أنه يكذب"، وقال البخاري: "فيه نظر"، وقال أبو حاتم الرازي: "ليس بشيء، متروك الحديث"، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه في شأن الشاذكوني: "وترك حديثه، ولم يحدث عنه"، وقال صالح جزرة: "ما رأيت أحفظ من الشاذكوني، وكان يكذب في الحديث"، وقال النسائي: "ليس بثقة"، وقال ابن عدي: "ممن يسرق الحديث"، وقال: "فسألت عبدان عن الشاذكوني كيف هو؟ فقال: معاذ الله أن يتهم الشاذكوني، وإنما كانت كتبه قد ذهبت؛ فكان يحدث حفظًا؛ فيغلط"(٣).

---

(١) "ميزان الاعتدال" (٢/١٩١رقم ٣٢٩٤).

(٢) "المجروحين" (١/٣٢٥).

(٣) "سؤالات ابن الجنيد" (ص٢٨١رقم٣٥)، "الجرح والتعديل"(٤/١١٥رقم ٤٩٨)، "الكامل" (٣/٢٩٥)، "تذكرة الحفاظ" (٢/٥٧)، "المغني في الضعفاء" (١/٢٩٧رقم ٢٥٨١).

الحديث الذي ضعّف الشاذكوني بسببه:

لم أقف على الحديث الذي ضعّف بسببه الشاذكوني، وبمراجعة ترجمته في تواريخ يحيى بن معين أجده ذكر حديثًا يدل على تضعيفه، وكذلك في "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم لم يذكر حديثًا، ومما ذكر في ترجمته: "وقيل: إن الشاذكوني روى عن حماد بن زيد – حديثًا ذكر له – فقال: كذاب، عدو الله، كان يضع الحديث"، فلم يذكر الحديث.

تحقيق القول في تضعيف الشاذكوني بهذا الحديث:

الشاذكوني –وإن كان قد ضُعِّف بأسباب تقدم ذكرها في ترجمته فإنه من الحفَّاظ، وقد تقدم ذكر شيء من ذلك في ترجمته، ويمتنع الحكم بتضعيفه أو إسقاط جميع حديثه بسبب حديث واحد.

مع الإشارة إلى أن الذهبي قال: "مع ضعفه لم يكد يوجد له حديث ساقط"(١).

وأما كلام الذهبي في تضعيف ابن معين له بسبب حديث ذكر له، فليس صريحًا في أن التضعيف بسبب هذا الحديث، بل ربما يكون المقصود أنه حين ذُكر الشاذكوني، وذكر الحديث حكم بضعفه لعلمه بحاله، وتقدم كلام ابن معين فيه.

وظاهر ما تقدم نقله من كتاب "الجرح والتعديل" أن تكذيب ابن معين له ليس بسبب هذا الحديث الذي ذُكِر له، بل لأنه يرى أنه بهذه الصفة بالنظر في جملة أحاديثه.

١١– سُويد بن سعيد، أبو محمد الهروي الحدثاني الأنباريّ:

قال الذهبي: "...قال ابن عدي: وهذا هو الحديث الذي قال فيه يحيى: لو وجدت درقة وسيفًا لغزوت سويدًا الأنباري، وقال الحاكم: أنكر على سويد حديثه فيمن عشق وعف وكتم... ثم قال: يقال: إن يحيى لما ذكر له هذا الحديث قال: لو كان لي فرس ورمح غزوت سويدًا"(٢).

---

(١) "المجروحين" (١/٣٢٥).

(٢) "ميزان الاعتدال" (٢/٢٣٠-٢٣٢رقم ٣٤٤٩)،

أقوال العلماء في سويد بن سعيد الحدثاني:

أخرج له مسلم، وابن ماجه.

قال يحيى بن معين: "ما حدثك فاكتب عنه، وما حدث به تلقينًا فلا"، وقال ابن المديني: "ليس بشيء"، وَقَال أبو بَكْر الأعين: "هو سداد من عيش، هو شيخ"، ونقل الميموني عن أحمد أنه قال: "ما علمت إلا خيرًا"، ونقل عن أحمد قوله: "أرجو أن يكون صدوقًا"، أو قال: "لا بأس به"، وقال البخاري: "فيه نظر، كان عمي؛ فلقن ما ليس من حديثه"، وذكر الترمذي عن البخاري أنه ضعف سويدًا جدًّا، ونقل عنه قوله: "كان ما لقن شيئًا لقنه"، وذكره العجلي في "الثقات"، وقال يعقوب بن شيبة: "صدوق مضطرب الحديث ولا سيما بعدما عمي"، وكان أبو زرعة يسيء القول فيه، وقال: "أما كتبه فصحاح، وكنت أتتبع أصوله وأكتب منها، فأما إذا حدث من حفظه فلا"، وقال أبو حاتم: "كان صدوقًا، وكان يدلس، يكثر ذاك"، وقال صالح جزرة: "صدوق، إلا أنه كَانَ قد عمي؛ فكان يلقن أحاديث ليست من حديثه".

وقال النسائي: "ليس بثقة"، وقال ابن حبان: "يأتي عن الثقات في المعضلات...هذا إلى ما يخطئ في الآثار، ويقلب الأخبار"، وقال ابن عدي: "وهو إلى الضعف أقرب"، وقال أبو بكر الإسماعيلي: "في القلب من سويد شيء من جهة التدليس، وما ذكر عنه فِي حديث عِيسَى بْن يونس الذي كَانَ يقال: تفرد به نعيم بْن حماد، وَقَال أبو أحمد الحاكم: "عمي فِي آخر عُمَره، فربما لقن ما ليس من حديثه، فمن سمع منه وهو بصير فحديثه عنه أحسن".

وقال الدارقطني: "سويد بن سعيد ثقة، ولكنه كبر، فربما قرأ القوم عليه بعد أن كبر، قرئ عليه حديث فيه بعض النكارة، فيجيزه".

توفي سنة أربعين ومائتين[1].

---

(١) "التاريخ الصغير"(٢/ ٣٤٣)، "الثقات" للعجلي(١/٤٤٢رقم٦٩٩)، "سؤالات البرذعي"(٢/٤٠٧)، "الجرح والتعديل"(٤/٢٤٠رقم ١٠٢٦)، "سؤالات حمزة السهمي" (ص٢١٦رقم٢٩٣)، "علل الترمذي"(ص٣٩٤رقم١٣٩)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (ص١٨٧رقم ٢٦٠)،=

الحديث الذي ضعِّف بسببه سويد بن سعيد:

من خلال ما تقدم نقله عن الذهبي يتبين أنه ذكر حديثين نُسب إلى يحيى بن معين أنه قال عن سويد بن سعيد فيهما كلامًا شديدًا، وهذان الحديثان هما:

- ما روي عن ابن عمر -رضي الله عنهما- مرفوعًا: **"من قال في ديننا برأيه فاقتلوه"**[(١)]، والحديث الآخر هو ما روي عن عائشة وابن عباس ﷺ مرفوعًا: **"من عشق، وكتم، وعف، فمات؛ فهو شهيد"**[(٢)].

"المجروحين"(٢٣٧/١)، "٤٢٨/٣)، "تعليقات الدارقطني على المجروحين" (ص١١٩-١٢٢)، "تهذيب الكمال".

(١) أخرجه ابن عدي في "الكامل"(٢٨٥/٤"من طريق أبي يعلى، وتمام الرازي في "فوائده" (٢٠٣/٢ح١٥٣٣"من طريق أحمد بن علي القاضي، ، والخطيب في "تاريخ بغداد"(٢٢٩/٩"من طريق عبدالله بن سليمان الحضرمي؛ جميعهم عن سويد بن سعيد، عن عبدالرحمن بن أبي الرجال، عن عبد العزيز ابن أبي رواد، عن نافع، عن ابن عمر.

وأخرجه ابن عدي في "الكامل"(٣٣١/١"من طريق أحمد بن حفص السعدي والخطيب في "تاريخ بغداد"(٣٢٢/٦"من طريق أحمد بن أبي عوف، وصالح بن محمد البغدادي. جميعهم عن سويد، عن إسحاق بن نجيح، عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن نافع، عن ابن عمر به.

فتبين أن له وجهين: الأول: عن سويد، عن عبدالرحمن بن أبي الرجال، عن عبدالعزيز بن أبي رواد، عن نافع، عن ابن عمر. والثاني: عن سويد، عن إسحاق بن نجيح، عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن نافع، عن ابن عمر. وقد خطأ الأئمة سويد بن سعيد في رواية الحديث عن ابن أبي الرجال؛ ففي "علل الحديث لابن أبي حاتم" (١/ ٤٥٧): "قال أبُو زُرعة: سمِعتُ يحيى بن معِينٍ يقُولُ: وقِيل لهُ: روى سُويدٌ هذا الحدِيث، فقال: ينبغِي أن يُبدأ بِسُويدٍ، فيُستتاب". **فالصواب** أن الحديث من رواية إسحاق بن نجيح الملطي، وهو وضَّاع، وقد قال ابن الجوزي في"الموضوعات"(٩٥/٣): "هذا حديث لا يصح، تفرد به إسحاق، وهو المتهم به، وكان يضع الحديث"، ثم قال في بيان خطأ سويد والاعتذار له عن الرواية عن ابن أبي الرجال: "وأما رواية سويد عن ابن أبي الرجال فقد اعتذر قوم لسويد، فقالوا: وهِم وأراد أن يقول: إسحاق، فقال: ابن أبي الرجال، على أن هذا الاعتذار لم يقبله كثير من العلماء".

(٢) أخرجه الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (١٥٦/٥) من طريق أحمد بن محمود الأنباري، ومن طريقه ابن الجوزي في "ذم الهوى" (ص٣٢٦)، و(٢٦٢/٥) من طريق محمد بن داود الأصبهاني، ومن طريق الخطيب أخرجه ابن الجوزي في "ذم الهوى" (ص١٢١)، و(٥٠/٦) من طريق ابراهيم بن جعفر الفقيه، ومن طريقه أخرجه ابن الجوزي في "ذم الهوى"(ص٣٢٧)، والخطيب كذلك (٢٩٧/١١)، و(١٨٤/١٣) ومن طريقه ابن الجوزي في "ذم الهوى" (ص٣٢٧) من طريق محمد بن زكريا بن الخصيب.=

هذا على ما ذكره الذهبي، وأما الدارقطني فإنه ذكر أيضًا حديثًا نقل عن يحيى بن معين تضعيف سويد بن سعيد بسببه، وهو حديثه عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن عطية، عن أبي سعيد عن النبي ﷺ، قال: **"الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة"**[1].

وقد ذكر الذهبي نفسه عبارة يحيى بن معين في كلامه على سويد في هذا الحديث، لكن ليس في "الميزان"، بل في "سير أعلام النبلاء"[2]، حيث قال ابن معين: "وهذا باطل عن أبي معاوية، لم يروه غير سويد، وجُرّح سويد لروايته لهذا الحديث".

وهذه الأقوال المتقدمة من يحيى بن معين محمولة على تضعيفه لسويد بسبب كلٍّ حديث من الأحاديث على الانفراد.

وابن الجوزي في "ذم الهوى" (ص٣٢٦) من طريق القاسم بن أحمد؛ جميعهم عن سويد بن سعيد الحدثاني، عن علي بن مسهر، عن أبي علي القتات، عن مجاهد، عن ابن عباس به.

وأخرجه ابن الجوزي في "ذم الهوى"(ص٣٢٦) من طريق محمد بن جعفر بن سهل، عن يعقوب بن عيسى، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس.

وأخرجه ابن الجوزي في "ذم الهوى"(ص٣٢٧) من طريق محمد بن خلف، عن زكريا بن يحيى الكوفي، عن محمد بن حريث، عن مطر، عن أبيه، عن أبي سعيد البقال، عن عكرمة، عن ابن عباس.

وأخرجه ابن الجوزي في "ذم الهوى" (ص٣٢٧) فما بعدها"من عدة طرق فلا أطيل في تخريجها.

وحديث عائشة أخرجه: الخطيب في "تاريخ بغداد" (٤٧٩/١٢"من طريق أحمد بن محمد الطوسي، عن سويد بن سعيد، عن علي بن مسهر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة –رضي الله عنها. وقال الخطيب عن هذه الرواية: "رواه غير واحد عن سويد، عن على بن مسهر، عن أبي يحيى القتات، عن مجاهد، عن ابن عباس، وهو المحفوظ"؛ فرجع الحديث إلى حديث ابن عباس. والراجح أن هذا الحديث لا يصح، وقد قال ابن القيم في "المنار المنيف"(ص١٤٩): "موضوع على رسول الله ﷺ".

(١) "سؤالات حمزة" (ص٢١٦)، والحديث من الوجه الذي انتقده يحيى بن معين: أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير"(٦٦/٣)، والخطيب في "تاريخ بغداد"(٢٣١/٩) من طريق سويد بن سعيد، عن أبي معاوية–محمد بن خازم– عن الأعمش، عن عطية بن سعد العوفي، عن أبي سعيد الخدري ﷺ به، ووجه الانتقاد فيه : تفرد سويد بروايته عن أبي معاوية على هذا الوجه، وسيأتي كلام الدارقطني في الإجابة عنه. والحديث له شواهد ومتابعات من غير هذا الطريق، وينظر: "مسند أحمد"(٣١/١٧ح١٠٩٩٩).

(٢) (٤١٦/١١).

التحقيق في تضعيفه بسبب ما تقدم من الأحاديث:

الراجح مما تقدم من حال سويد بن سعيد أنه صدوق في نفسه، لكنه ابتلي بأمرين أحدهما: التدليس، والثاني: قبوله التلقين بعدما عمي، وقد فصَّل العراقي في توضيح حاله بقوله: "لأن سويد بن سعيد صدوق في نفسه، كما قال أبو حاتم، وصالح جزرة، ويعقوب ابن شيبة وغيرهم، وقد ضعفه البخاري، والنسائي، فقال البخاري: حديثه منكر. وقال النسائي: ضعيف، ولم يفسر الجرح، وأكثر من فسر الجرح فيه، ذكر أنه لما عمي ربما تلقن الشيء، وهذا وإن كان قادحًا فإنما يقدح فيما حدث به بعد العمى، وما حدث به قبل ذلك فصحيح. ولعل مسلمًا إنما خرج عنه ما عرف أنه حدث به قبل عماه، وأما تكذيب ابن معين له فإنه أنكر عليه ثلاثة أحاديث: حديث:"من عشق وعف"، وحديث:"من قال في ديننا برأيه فاقتلوه"، وحديثه عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن عطية، عن أبي سعيد مرفوعا: "الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة"، فقال ابن معين: هذا باطل عن أبي معاوية. قال الدارقطني: فلما دخلت مصر، وجدت هذا الحديث في مسند المنجنيقي، وكان ثقة، عن أبي كريب، عن أبي معاوية، فتخلص منه سويد، فأنكره عليه ابن معين؛ لظنه أنه تفرد به عن أبي معاوية، ولا يحتمل التفرد، ولم ينفرد به، وإنما كذبه ابن معين فيما تلقنه آخرًا، فنسبه إلى الكذب لأجله، ويدل عليه أن محمد بن يحيى السوسي قال: سألت ابن معين، عن سويد فقال: فيما حدثك فاكتب عنه، وما حدثك به تلقينًا فلا؛ فدل هذا على أنه صدوق عنده، أنكر عليه ما تلقنه، والله أعلم"[(١)].

وبهذا يُعلم أنه يبعد أن يحكم بتضعيف سويد بن سعيد بسبب هذه الأحاديث كل منها بانفراده دون نظر إلى بقية حديثه.

(١) "شرح التبصرة والتذكرة" (١/٣٤١-٣٤٣).

١٢- عباد بن كثير بن قيس الرملي الفلسطيني، وقيل: التميمي:

قال الذهبي: "وقال ابن حبان: روى عنه يحيى بن يحيى، كان يحيى بن معين يوثقه، وهو عندي لا شيء[(١)]؛ لأنه روى عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله - مرفوعًا: **"طلب الحلال فريضة بعد الفريضة"**[(٢)].

أقوال العلماء في عباد بن كثير:

أخرج له ابن ماجه.

قال ابن معين: "ليس به بأس"، وقال مرة: "ثقة"، وقال علي بن المديني: "كان ثقة لا بأس به"، وقال البخاري: "فيه نظر"، وقال أبو بكر بن أبي شيبة، عن زياد بن الربيع: "حدثنا عباد بن كثير، وكان ثقة"، وقال أحمد بن حنبل: "زعموا أنه ضعيف"، وقال أبو زرعة: "ضعيف الحديث"، وقال أبو حاتم: ظننت أنه أحسن حالًا من عباد بن كثير البصري، فإذا هو قريب منه، ضعيف الحديث"، وقال علي بن الحسين بن الجنيد: "متروك"، وقال النسائي: "ليس بثقة"، وقال الذهبي بعد أن روى حديثًا في سنده عباد بن كثير: "تفرد به عباد، وهو ضعيف.

والراجح من حاله أنه ضعيفٌ، ولعل من أسباب تضعيفه كثرة تفرداته بما لا يتابع عليه، ولقد أورد ابن عدي عددًا من أحاديثه، ثم قال: "ومقدار ما أمليت منه عامته مما لا يتابع عليه عباد بن كثير ابن قيس الرملي"، مات بمكة سنة بضع وخمسين ومائة[(٣)].

---

(١) في كتاب "المجروحين"(١٦٩/٢"زيادة : "في الحديث".

(٢) "ميزان الاعتدال"(٣٣٦/٢رقم ٣٩٣٢).

(٣)"الكامل" (٣٣٦/٤)، "الجرح والتعديل"(٨٥/٦ رقم ٤٣٤)، "تهذيب الكمال" (١٥٠/١٤رقم ٣٠٩١)، "ميزان الاعتدال" (٣٣٦/٢رقم٣٩٣٢)، "سير أعلام النبلاء" (٤٢٢/١٥).

الحديث الذي ضعِّف عباد بن كثير بسببه:

الحديث الذي ضعَّف ابن حبان عباد بن كثير بسببه هو حديث ابن مسعود مرفوعًا: **"طلب الْحَلَال فَرِيضَة بعد الْفَرِيضَة"**[(١)].

تحقيق القول في تضعيف عباد بن كثير بسبب الحديث:

أكَّد ابن حبان على تضعيف عبَّاد بهذا الحديث، وهو ما نقله الذهبي فيما تقدم، وزاد ابن حبان على ذلك بقوله: "ومن روى مثل هذا الحديث عن الثوري بهذا الإسناد بطل الاحتجاج بخبره فيما يروي ما لا يشبه حديث الأثبات"[(٢)].

والذي يترجح أن عباد بن كثير وأمثاله يمكن أن يقال بتضعيفهم بالانفراد برواية هذا الحديث وأشباهه؛ لانفرادهم بسنن يحرص على جمعها الأئمة الكبار، ولو علموا صحة أسانيدها لنقلوها، فلمّا لم يفعلوا، ونقلها عباد بن كثير ونحوه؛ علمنا ضعف أولئك الرواة بروايتهم ما لا يتابعون عليه.

١٣- العباس بن بكار الضبي، أبو الوليد البصري:

قال الذهبي: "اتُّهم بحديثه عن خالد بن عبدالله، عن بيان، عن الشعبي..."[(٣)].

---

(١) أخرجه ابن المقرئ في "معجمه" (ص١٠٨ح٢٧٤)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٧٤/١٠ح٩٩٩٣)، والصيداوي في "معجم الشيوخ" (ص١٠٦رقم٥٣)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٣١٦/٢)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (١٠٤/١ح١٢٢)، والبيهقي "السنن الكرى" (١٢٨/٦)، وفي "شعب الإيمان" (٤٢٠/٦ح٨٧٤١) من طريق يحيى بن يحيى، عن عباد بن كثير، عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله، والذهبي في "سير أعلام النبلاء" (٤٢٢/١٥).

وابن الأعرابي في "معجمه" (٥٩٢/٢ح١١٦٧"من طريق يحيى بن أبي بكير. والقضاعي في "مسند الشهاب" (١٠٤/١ح١٢١"من طريق حفص بن عمر المهرقاني.

والحديث نقل البيهقي في الموضع المتقدم من "السنن الكبرى" عن محمد بن يحيى الذهلي قوله فيه: "لم أكره ليحيى بن يحيى شيئًا قط غير رواية هذا الحديث)، وقال البيهقي: "تفرد به عباد بن كثير الرملي، وهو ضعيف)، وقال العراقي في "المغني عن حمل الأسفار" (٢٦٢/١): "أخرجه الطبراني والبيهقي في شعب الإيمان من حديث ابن مسعود بسند ضعيف".

(٢) "المجروحين" (١٧٠/٢).

(٣) "ميزان الاعتدال" (٣٤٦/٢رقم ٣٩٥٥).

أقوال العلماء في العباس بن بكار:

قال أبو حاتم: "شيخ)، وقال العقيلي: "الغالب على حديثه الوهم والمناكير"، وقال ابن عدي: "منكر الحديث عن الثقات وغيرهم"، وقال أيضًا: "وللعباس هذا غير ما ذكرت من الحديث مما يخالفه الثقات فيه"، وقال ابن حبان: "وكان يغرب حديثه عن الثقات، لا بأس به"، ولكنه سماه في "المجروحين": العباس بن الوليد بن بكار، وقال فيه: "لا يجوز الاحتجاج به بحال، ولا كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار للخواص"، والراجح أنهما واحد.

وقال الدارقطني: "بصري كذاب"، وقال أبو نعيم: "يروي المناكير، لا شيء"، وقال الذهبي: "متروك"، توفي سنة اثنتين وعشرين ومائتين.

والراجح من حاله أنه متروك(١).

الحديث الذي ضعِّف العباس بن بكار بسببه:

الحديث الذي أورده الذهبي هو ما روي عن علي بن أبي طالب ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: **"إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ نَادَى مُنَادٍ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُبِ: يَا أَهْلَ الْجَمْعِ، غُضُّوا أَبْصَارَكُمْ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ مُحَمَّدٍ ﷺ حَتَّى تَمُرَّ"**(٢).

---

(١) "الضعفاء" للعقيلي (٤/٤٦٩رقم ١٤٠٥)، "الجرح والتعديل" (٦/٢١٦رقم ١١٩١)، "الثقات" (٨/٥١٢)، "المجروحين (٢/١٩٠) "الضعفاء والمتروكون" (ص٣٢١رقم٤٢٣)، "الضعفاء" لأبي نعيم (ص١٢٣رقم١٧٩)، "المقتنى في سرد الكنى" (٢/١٣٨رقم٦٥٥٢)، "ميزان الاعتدال" (٢/٣٥٥رقم ٣٩٣٢)، "الأعلام" (٣/٢٥٩).

(٢) أخرجه ابن عدي في "الكامل"(٥/٥)، وابن الأعرابي في "معجمه"(١/٢٩٩ح٥٧٠)، والحاكم في "المستدرك" (٣/١٦٦ح٤٧٢٨)، وتمام في "فوائده" (١/١٧٦ح٤١٤)؛ جميعهم من حديث العباس بن بكار، عن خالد الواسطي، عن بيان أبي بشر، عن عامر الشعبي، عن أبي جحيفة، عن علي بن أبي طالب ﷺ عنه به.

وأخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١/١٠٨ح١٨٠)، والقطيعي في"جزء الألف دينار" (ص٣٢٧رقم٢١٤) من طريق عبدالحميد بن بحر الزهراني، عن خالد بن عبد الله الواسطي، عن بيان، عن عامر به، ومن طريقه رواه الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٢/٤٧٧رقم٤٥٢١). قال ابن عدي في "الكامل": "وَهَذَا الحديث بِهَذَا الْإِسْنَاد مُنكر، لَا أعلم رَوَاهُ عَن خَالِد، غير عَبَّاس هَذَا)، وقال الحاكم بعد إخراجه: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه)، وقال الذهبي: "لا والله، بل موضوع"،=

تحقيق القول في تضعيفه بسبب الحديث:

تقدم بيان حاله، وأنه متروك الحديث، وانفراده برواية هذا الحديث يمكن أن يحكم بأنها سبب ضعفه، وأما رواية عبدالحميد بن بحر التي قد يُظنُّ أنها تفيد الحديث فهي في الحقيقة لا ترقي الحديث؛ لأن راويها متهم بسرقة الحديث.

ويتبين من حال العباس كثرة مخالفته للثقات، وكثرة مناكيره وقد تقدم قول العقيلي: "الغالب على حديثه كثرة الوهم والمناكير".

١٤- العباس بن الفضل بن عمرو بن عبيد الأنصاري الموصلي:

قال الذهبي: "... وقال عبد الله بن أحمد: سألت ابن معين عنه، فقال: ليس بثقة، فقلت: لم يا أبا زكريا؟ قال: حدث عن سعيد، عن قتادة، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس: "إذا كان سنة مائتين..." حديث موضوع"(١).

أقوال العلماء في العباس بن الفضل:

أخرج له ابن ماجه.

قال يحيى بن معين: "ليس بثقة"، ونقل عنه قوله: "ليس بشيء"، وقال البخاري: "منكر الحديث"، وقال أبو زرعة: "كان لا يصدق"، وقال أيضًا فيما نقل عنه البرذعي: "كتبت حديث عن هذا الشيخ، وضعفه، وأمرني أن أضرب على حديثه"، وقال أبو داود: "ليس بشيء"، وقال أبو حاتم: "منكر الحديث، ضعيف الحديث"، وقال ابن عدي والنسائي: "متروك الحديث"، وقال ابن حبان: "كأنه كان يحدث عن البصريين من كتابه، وعن الكوفيين من حفظه، فوقع المناكير فيها من سوء حفظه، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج بأخباره"، وقال الذهبي: "واهٍ"، وقال مرة: "ضعيف الحديث".

وذكره ابن الجوزي في "الموضوعات" (٤٢٣/١)، وقال الألباني في "السلسلة الضعيفة"(٢٠٨/٦): "موضوع". ومتابعة عبدالحميد بن بحر لا تفيد الحديث شيئًا، وقال عنه ابن حبان في "المجروحين" (١٤٢/٢رقم٧٤٨): "كان يسرق الحديث، لا يحل الاحتجاج به". وقد فصَّل د. بدر البدر في تخريجه لأحاديث "جزء الألف دينار"(ص٣٢٩-٣٣٢) في ذكر شواهده، وبيَّن أنها كلها لا تخلو أسانيدها من مجروح، والذي يعنينا هنا رواية علي بن أبي طالب.

(١) "ميزان الاعتدال" (٣٤٩/٢رقم ٣٩٧٠).

والذي يترجح من حاله أنه ضعيف، توفي سنة ست وثمانين ومائة[١].

الحديث الذي ضعِّف العباس بن الفضل بسببه:

هو الحديث المروي عن ابن عباس: **"إذا كان سنة مائتين..."**[٢].

تحقيق القول في تضعيفه بسبب الحديث:

كلام يحيى بن معين صريح في تضعيفه بسبب الحديث المشار إليه، وهو دليل على استنكار الأئمة لحديث واحدٍ عن الراوي بحيث يكون سببًا في تضعيفه.

١٥- عبد الله بن دينار القرشيُّ العدويُّ، أبو عبد الرحمن المدني، مولى عمر بن الخطاب:

قال الذهبي: "انفرد بحديث الولاء؛ فذكره لذلك العقيلي في "الضعفاء"[٣].

أقوال العلماء في عبد الله بن دينار:

وثَّقه ابن سعد، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وأبو زرعة، وأبو حاتم الرازيين، والنسائي، وغيرهم.

وقال العقيلي: "في رواية المشايخ عنه اضطراب".

والراجح من حاله أنه ثقة مطلقًا، وأما قول العقيلي المتقدم فقد أجاب عنه الذهبي بقوله: "وإنما الاضطراب من غيره، فلا يلتفت إلى قول العقيلي".

توفي سنة سبع وعشرين ومائة[٤].

---

(١) "التاريخ الكبير" (٧/٥رقم١٢)، "سؤالات البرذعي" (٢/٤٩٥)، (٢/٧٠٢)، "الجرح والتعديل" (٦/٢١٢رقم١١٦٦)، "الكامل في ضعفاء الرجال" (٥/٣)، "الكاشف" (١/٥٣٦رقم٢٦٠٨)، "المجروحين" (٢/ ١٨٩)، "تهذيب الكمال" (١٤/٢٣٩رقم٣١٣٥)، "معرفة القراء الكبار" (ص٩٦رقم١٥).

(٢) لم أقف على من أخرجه، لكن ذكره ابن القيم في "المنار المنيف" (ص١١٠رقم٢١١)، و(ص٢١١رقم٢٢٠) على أنه من الأحاديث الموضوعة، ونقل أبو حفص الموصلي في "المغني عن الحفظ والكتاب" (ص١٢٤"عن الدارقطني قوله: "ليس في الروايات فيه شيء صحيح عن النبي ﷺ".

(٣) "ميزان الاعتدال" (٢/٣٧٦رقم ٤٠٨٦).

(٤) "الضعفاء" للعقيلي ("الجرح والتعديل" (٥/٤٦رقم ٢١٦)، "تهذيب الكمال" (١٤/٤٧١رقم٣٢٥١)،

الحديث الذي ضعِّف بسببه عبد الله بن دينار:

هو ما رواه عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما، قال: **"نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَلاَءِ، وَعَنْ هِبَتِهِ"**(١).

تحقيق القول في تضعيفه بسبب الحديث:

تقدم نقل كلام الذهبي، وقد بيَّن أن العقيلي ذكر عبدالله بن دينار في "الضعفاء" بسبب انفراده بحديث النهي عن بيع الولاء وعن هبته.

ولكن الذي يترجَّح أن إيراد العقيلي له ليس بسبب هذا الحديث وحده؛ بدليل أنه أورد له بعض الأحاديث التي استنكرها.

ولعل الأقرب أنه أورده بسبب ما نقله عن سفيان الثوري أنه قال: "حدثنا عبدالله بن دينار ولم يكن بذاك، ثم صار"، ثم ناسب أن يذكر له بعض ما تفرَّد به، والله أعلم.

وعبدالله بن دينار ثقة مطلقًا كما تقدم، ولا يضره تفرُّده بهذا الحديث الذي أخذه الأئمة بالقبول، وأخرجه البخاري، ومسلم، وغيرهما من الأئمة.

١٦- عبدالعزيز بن أبان بن محمد بن عبد الله بن سعيد بن العاص القرشي السعيدي:

قال الذهبي: "قال أحمد: لما حدث بأحاديث المواقيت تركته"(٢).

أقوال العلماء في عبد العزيز بن أبان:

قال ابن سعد: "وكان كثير الرواية عن سفيان، ثم خلط بعد ذلك؛ فأمسكوا عن حديثه"، وقال يحيى بن معين: "كذاب خبيث، حدث بأحاديث موضوعة"، وقال: "وضع أحاديث عن سفيان لم تكن"، وقال مرة: "ليس بشيء"، وقال علي ابن الحسين بن حبان: "وجدت في كتاب أبي بخط يده: سألت أبا زكريا عن الواقدي؟ قال: كان كذابًا، قلت لأبي زكريا: فعبد العزيز بن أبان مثله؟ قال: لا،

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه"، كتاب العتق، باب بيع الولاء وهبته (ح٢٥٣٥)، ومسلم في "صحيحه"، كتاب العتق (٢/١١٤٥ح١٥٠٥رقم ١٥).

(٢) "ميزان الاعتدال" (٢/٥٤٣رقم ٤٨٣٠).

ليس هو مثله، ولكنه ضعيف، واه، ليس بشيء. قلت له: ما تنقم على عبد العزيز؟ قال: غير شيء، أحاديث كذب ليس لها أصل"، وقال عبد الله بن أحمد: "سألت أبي عن عبد العزيز بن أبان، قال: لم أخرج عنه في المسند شيئًا، وقد أخرجت عنه على غير وجه الحديث، لما حدّث بحديث المواقيت حديث سفيان، عن علقمة بن مرثد تركته"، وروي له حديثٌ فيه عبدالعزيز بن أبان فقال: "ما حدث به إنسان ثقة"، وقال أيضًا: "... كل من حدث به عن سفيان فهو كذاب"، وقال ابن نمير: "ما مات عبدالعزيز بن أبان حتى قرأ ما ليس من حديثه"، وقال البخاري: "تركوه"، وعبارته في تاريخيه: "الصغير"، و"الكبير": "تركه أحمد"، وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبا زرعة عن عبد العزيز بن أبان فقال: ضعيف، قلت: يكتب حديثه؟ قال: ما يعجبني إلا على الاعتبار، وترك أبو زرعة حديثه، وامتنع من قراءته علينا، وضربنا عليه. وقال أبو حاتم: "لا يشتغل به، تركوه، لا يكتب حديثه"، وقال ابن حبان: "كان ممن يأخذ كتب الناس فيرويها من غير سماع، ويسرق الحديث، ويأتي عن الثقات بالأشياء المعضلات، تركه أحمد بن حنبل، وكان شديد الحمل عليه".

وذكره الدارقطني في "الضعفاء والمتروكون"، وقال الذهبي: "متروك متهم"، توفي سنة سبع ومائتين[1].

ويتبين مما تقدم شدة ضعف عبد العزيز بن أبان.

(١) "الطبقات الكبرى" (٤٠٤/٦)، "تاريخ بن معين" رواية الدوري (ص١٦١رقم٥٦٩)، "تاريخ ابن معين" رواية الدارمي (٢٧٦/٣رقم١٣٢٤)، "العلل ومعرفة الرجال"-رواية عبدالله- (٣٦٤/٣رقم٥٥٩٧)، "التاريخ الصغير" (٢٨٥/٢)، "التاريخ الكبير" (٣٠/٦رقم١٥٨٧)، "سؤالات البرذعي" (٣٣٣/٢)، "الضعفاء والمتروكين" (ص٢١١رقم٣٩٢)، "الكامل" (٢٨٨/٥)، "الجرح والتعديل" (٣٧٧/٥رقم ١٧٦٧)، "المجروحين" (١٤٠/٢)، "الضعفاء والمتروكون" (ص٢٨١رقم٣٤٨)، "تهذيب الكمال" (١١١/١٨رقم٣٤٣٤)"الكشف الحثيث" (ص١٦٨)، "الكواكب النيرات فيمن اختلط من الرواة الثقات" (٥٠٠/٢)، "المغني في الضعفاء" (٣٩٦/٢رقم٣٧١٩).

الحديث الذي ضعّف عبد العزيز بن أبان بسببه:

حديث بن بريدة بن الحصيب ﷺ: **"أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ -عَلَيْهِ السَّلَامُ- عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ لَهُ: "صَلِّ مَعَنَا هَذَيْنِ الْيَوْمَيْنِ"**، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ[(١)].

تحقيق القول في تضعيفه بسبب الحديث:

نُقل عن الإمام أحمد لما روي له حديث آخر غير هذا الحديث وفيه عبد العزيز بن أبان قوله: "ما حدث به إنسان ثقة"، وقد تقدم نقل كلامه الأول أيضًا في تركه لعبد العزيز بن أبان لما حدَّث بحديث المواقيت.

والراجح من حال عبد العزيز بن أبان شدة الضعف كما تقدَّم، بل اتهمه بعض الأئمة بالكذب، وسرقة الحديث، فتضعيفه عند الإمام أحمد بسبب استنكاره روايته هذا الحديث دليلٌ على تضعيف الراوي باستنكار الأئمة روايته لحديث لا يحتمل تحديثه به.

وهذا الاستنكار من الإمام أحمد دليلٌ على دقة المحدثين؛ فلعله تبين لأحمد أن هذا الراوي أخذ الحديث ورواه، ولم يكن قد سمعه من سفيان الثوري، ويدل على هذا قول ابن نمير المتقدم: "ما مات عبد العزيز بن أبان حتى قرأ ما ليس من حديثه".

١٧- عبد العزيز بن المطلب بن عبد الله بن حنطب المخزومي المديني:

قال الذهبي: "وذكره العقيلي في كتاب "الضعفاء"، وتعلق عليه بحديث انفرد به"[(٢)].

أقوال العلماء في عبدالعزيز بن المطلب:

استشهد به البخاري، وروى له مسلم، والترمذي، وابن ماجه.

---

(١) أخرجه العقيلي في "الضعفاء" (١٦/٣)، وأصل الحديث عند مسلم وغيره من رواية إسحاق بن يوسف الأزرق، عن سفيان الثوري، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه.. بنحوه، وليس لعبد العزيز بن أبان رواية لهذا الحديث، ولذلك استنكرها الإمام أحمد، ولعلها من الأحاديث التي رواها عبدالعزيز بن أبان من غير حديثه، فإنه متهم بأخذ أحاديث غيره والتحديث بها.

(٢) "ميزان الاعتدال" (٥٥٤/٢رقم ٤٨٧٧).

قال يحيى بن معين: "صالح"، قال أبو حاتم: "صالح الحديث"، وقال الدارقطني: "شيخ مدني يعتبر به"، وقال ابن حجر: "صدوق".

ذكره ابن حبان في "الثقات".

والراجح من خلال ما تقدم أن أقل أحواله أنه "صدوق"(١).

الحديث الذي ضعِّف بسببه عبدالعزيز بن المطلب:

هو حديث أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **"مَنْ أُرِيدَ مَالُهُ ظُلْمًا فَقُتِلَ فَهُوَ شَهِيدٌ"**(٢).

---

(١)"الجرح والتعديل" (٣٩٣/٥رقم ١٨٢٨)، "الثقات" (١١٣/٧رقم ٩٢٤٠)، "سؤالات البرقاني" (ص٤٤رقم٢٩٤)، "تهذيب الكمال" (٢٠٦/١٨رقم٣٤٧٥)، "ميزان الاعتدال" (٥٥٤/٢رقم ٤٨٧٧)، "تقريب التهذيب" (ص٣٥٩رقم٤١٢٤).

(٢) أخرجه أحمد في "مسنده" (٥٠/١٤ح٨٢٩٨)، وابن ماجه في "سننه"، كتاب الحدود، باب من قتل دون ماله فهو شهيد (٨٦٢/٢ح٢٥٨٢) كلاهما من طريق أبي عامر-عبدالملك بن عمرو العقدي- والعقيلي في "الضعفاء" (١١/٣) من طريق إسماعيل بن عبدالله بن أبي أويس، عن أبيه والطبراني في "المعجم الأوسط" (٢٠٩/٣ح٢٩٣٩)، وفي "المعجم الكبير" (٢٣٨/١٩ح٥٨٦"من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد؛ ثلاثتهم (عبد الملك، وعبد الله بن أبي أويس، ويعقوب بن إبراهيم" عن عبدالعزيز بن المطلب، عن عبد الله بن الحسن، عن الأعرج-عبد الرحمن بن هرمز- عن أبي هريرة به، لكن عند العقيلي رواية عبد العزيز عن الأعرج، فأسقط عبد الله بن الحسن، ولعله من الناسخ، أو من الطابع، والله أعلم.

وقد توبع عبد العزيز بن المطلب في رواية الحديث عن عبد الله بن الحسن، فتابعه سفيان الثوري، كما عند أحمد في "المسند" (ح٦٨٢٩) بعد رواية الحديث من حديث عبد الله بن عمرو، وفيه قول عبد الله بن الحسن: "وأحسب أن الأعرج حدثني مثله عن أبي هريرة".

وقد توبع الأعرج في روايته عن أبي هريرة، تابعه عبدالرحمن مولى الحرقة، عن أبي هريرة بنحوه، وأخرجه مسلم في "صحيحه"، كتاب الإيمان (١٢٤/١ح١٤٠رقم٢٢٥) بأطول مما هنا، وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وتابع الأعرج أيضًا: عمرو بن قهيد الغفاري كما في "مسند أحمد" (ح٨٤٧٥)، وتابعه محمد بن سيرين، كما عند الخطيب في "تاريخ بغداد" (٣٢٩/٢)، وللحديث شاهد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند أحمد في "مسنده" (ح٦٥٢٢)، فيستفاد من تخريج المحققين في ذلك الموضع. وقد قال البوصيري في "مصباح الزجاج في زوائد ابن ماجه"(١١١/٣): "هذا إسناد حسن؛ لقصور درجة عبد العزيز عن درجة أهل الحفظ، وله شاهد من حديث سعيد بن زيد رواه أصحاب السنن الأربعة، ورواه الترمذي في "الجامع" من حديث ابن عمر، وقال حسن صحيح".

تحقيق القول في تضعيفه بسبب الحديث:

كلام العقيلي المتقدِّم لا يُفهم منه أنه يضعِّفه بهذا الحديث، فإنه قال: "ومن حديثه ما حدثنا..."، ولم يقل إن هذا الحديث هو سبب تضعيفه، فلعلَّه سبر أحاديثه، ورأى أن تفرُّده بالرواية عن عبدالله بن حسن-مع أنه لم يتفرد، بل تابعه سفيان الثوري- عن الأعرج بهذا الحديث من أكبر ما يُتعلق به عليه، ويجعله من الضعفاء، ولكن تقدم في تخريج الحديث أن للحديث متابعات وشواهد، وحكم البوصيري على إسناد حديث ابن ماجه بأنه حسن، لحال عبد العزيز بن المطلب.

وبناءً على ما تقدم يمتنع تضعيفه بسبب هذا الحديث.

١٨- عبد الملك بن أبي سليمان، واسمه ميسرة العرْزميُّ، أبو محمد، وقيل: أبو عبد الله الكوفي:

قال الذهبي: "تكلم فيه شعبة لتفرُّده عن عطاء بخبر الشفعة للجار"(١).

أقوال العلماء في عبد الملك بن أبي سليمان:

أخرج له البخاري تعليقًا، وأخرج له بقية الستة.

قال عبد الرحمن بن مهدي: "كان شعبة يعجب من حفظ عبد الملك"، ولكن قال أمية بن خالد: "قلت لشعبة: مالك لا تحدث عن عبد الملك بن أبي سليمان؟ قال: تركت حديثه، قلت: تحدث عن محمد بن عبيد الله العرزمي، وتدع عبد الملك، وقد كان حسن الحديث؟! قال: من حسنها ففرت".

وقد كان سفيان الثوري يقول عن عبد الملك بن أبي سليمان: "حدثني الميزان"، وقال يحيى بن معين: "... ولكن عبد الملك ثقة صدوق لا يُردُّ على مثله"، وقال ابن سعد: "وكان ثقة، مأمونًا، ثبتًا"، وقال يحيى بن معين مرة: "ضعيف"، وقال أبو داود: "قلت لأحمد: عبد الملك بن أبي سليمان؟ قال: ثقة، قلت: يخطئ؟ قال: نعم، وكان من أحفظ أهل الكوفة إلا أنه رفع أحاديث عن عطاء"، وقال أيضًا: "عبد الملك بن أبي سليمان من الحفاظ إلا أنه كان يخالف ابن جريج في إسناد أحاديث، وابن جريج أثبت منه عندنا"، وقال مرة: "ثقة"،

(١) "ميزان الاعتدال" (٢/٥٧١رقم٤٩٥٣).

وقال محمد بن عبد الله بن عمار: "ثقة حجة"، وقال العجلي: "ثقة ثبت في الحديث"، وقال أبو زرعة: "لابأس به"، وقال أبو داود: "ثقة"، وقال يعقوب بن سفيان: "ثقة، متقن، فقيه"، وقال النسائي: "ثقة"، وقال الدارقطني: "ثقة".

قال ابن حبان: "كان عبد الملك من خيار أهل الكوفة وحفاظهم، والغالب على من يحفظ ويحدث من حفظه أن يهم، وليس من الإنصاف ترك حديث شيخ ثبت صحت عدالته بأوهام يهم في روايته، ولو سلكنا هذا المسلك للزمنا ترك حديث الزهري وابن جريج والثوري وشعبة؛ لأنهم أهل حفظ وإتقان، وكانوا يحدثون من حفظهم، ولم يكونوا معصومين حتى لا يهموا في الروايات، بل الاحتياط والأولى في مثل هذا قبول ما يروى الثبت من الروايات"، وقال الذهبي: "ثقة، تكلم فيه شعبة بحديث الشفعة"، وقال ابن حجر: "صدوق، له أوهام".

والراجح من حاله أنه ثقة، وكلام من حكم بنزوله عن درجة التوثيق محمولٌ على وقوع الخطأ في حديثه، وهذا لا يكاد يسلم منه محدِّث من الثقات الأثبات فضلًا عن غيرهم.

توفي سنة خمس وأربعين ومائة[1].

الحديث الذي ضعِّف عبد الملك بن أبي سليمان بسببه:

الحديث الذي ترك شعبةُ عبد الملك بن أبي سليمان بسببه هو روايته حديث جابر بن عبد الله –رضي الله عنهما– عن النبي ﷺ قال:

(١) "الطبقات الكبرى" (٦/٣٥٠)، "سؤالات أبي داود لأحمد" (ص٢٩٦رقم٣٥٨)، "العلل ومعرفة الرجال"(١/٤٠٩رقم٨٥٧)، "الثقات" للعجلي (٢/١٠٣رقم١١٣٤)، "سؤآلات الآجري" (١/١٣٦رقم٩٠)، "الضعفاء" للعقيلي (٣/٣١رقم٩٨٦)، "الكامل في ضعفاء الرجال" (٥/٣٠٢)، "الجرح والتعديل" (١/٨٢)، (٥/٣٦٦رقم ١٧١٩)، "الثقات" لابن حبان (٧/٩٧رقم٩١٦٨)، "سؤالات البرقاني" (ص٤٥رقم٣٠٠)، "تاريخ بغداد" (١٠/٣٩٣)، "تهذيب الكمال" (١٨/٣٢٢رقم٣٥٣٢)، "ذكر من تكلم فيه وهو موثق" (ص١٢٥رقم٢٢٣)، "ميزان الاعتدال" (٢/٥٧١رقم٤٩٥٣)، "تقريب التهذيب" (ص٣٦٣رقم٤١٨٤).

"الْجَارُ أَحَقُّ بِشُفْعَتِهِ، يُنْتَظَرُ بِهَا إِذَا كَانَ غَائِبًا، إِذَا كَانَتْ طَرِيقُهُمَا وَاحِدَةً"[(١)].

تحقيق القول في تضعيفه بسبب الحديث:

نُقِل عن شعبة تضعيفه لعبد الملك بن أبي سليمان بحديث الشُّفعة المتقدم، ونقل عنه قوله: "لو جاء عبد الملك بحديث آخر مثل هذا لأسقطت حديثه"، ومن مجموع ما نُقل عن شعبة يترجح أن استنكاره لحديث ما قد يجعله يسقط راويه إذا تفرّد بذلك الحديث، ولم يشاركه فيه الثقات الذين يبعُد أن يتركوا هذا الحديث وأمثاله؛ لأهميته في بابه.

وكلام شعبة الآخر يدلُّ على أنه لم يضعِّف عبدالملك، ولم يحكم بسقوط حديثه كله بانفراده برواية هذا الحديث؛ لجلالة قدر عبد الملك بن أبي سليمان، وأما تضعيف الحديث فثابتٌ عند شعبة، وقد وافقه على هذا غيره من الأئمة ومنهم: يحي القطان، والشافعي، وأحمد، والبخاري، والنسائي[(٢)].

---

(١) أخرجه الطيالسي في "مسنده"(٣/٢٥٧ح١٧٨٢)، وأحمد في "مسنده"(٢٢/١٥٦ح١٤٢٥٣)، ومن طريق أحمد أخرجه أبو داود في"سننه"، كتاب الإجارة، باب في الشفعة(٢/٣٠٨ح٣٥١٨)، وأخرجه ابن ماجه في"سننه"، كتاب الشفعة، باب الشفعة بالجوار (٢/٨٣٣ح٢٤٩٤)، والنسائي في "السنن الكبرى" –كما في "تحفة الأشراف"(٣/٢٢٩)– جميعهم من طريق هشيم بن بشير، وعبدالرزاق في "المصنف"(٨/٨١ح١٤٣٩٦)، وابن أبي شيبة في "المصنف"(٦/٣٥٨"عن علي بن مسهر، ، وأخرجه الترمذي في "الجامع"، كتاب الأحكام، باب الشفعة للغائب (٣/٦٥١ح١٣٦٩)، والشحامي في "حديث السراج"(٢/٣٠٥ح١٢٦٥) كلاهما من طريق خالد بن عبد الله الواسطي، والطحاوي في "معاني الآثار" (٤/١٢٠"من طريق شجاع بن الوليد، والطبراني في "المعجم الأوسط" (٥/٣٣٠رقم٥٤٦٠"من طريق معن بن القاسم، و(٨/٢٠١ح٨٣٩٩"من طريق حجوة بن مدرك، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٦/١٠٦)من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق؛ جميعهم عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن جابر –رضي الله عنه؛ فتبيَّن بذلك تفرُّد عبد الملك بن أبي سليمان بروايته عن عطاء، عن جابر بهذا اللفظ، وقد رواه الجلة من الرواة بخلاف ما روى عبد الملك؛ فإنه روي عن جابر بلفظ: **"إِنَّمَا جَعَلَ النَّبِي ﷺ الشُّفْعَةَ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقْسَمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِّفَتِ الطُّرُقُ فَلاَ شُفْعَةَ"**، ومن هنا وقع الخلاف بين العلماء بين مصحح للحديث، وقائل بنكارته؛ لأن إثبات حديث عبد الملك يقتضي القول بجواز الشفعة بين الجارين إذا كان طريقهما واحدًا، والقول بنكارة الحديث أقرب، والله أعلم.

(٢) "الجامع" للترمذي–الموضع المتقدم–"العلل الكبير"(ص٥٧١)، "السنن الكبرى" للبيهقي (٦/١٠٦)، "السنن الصغرى"(٥/٣٩٤)، "الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي(٢/١٥٠)، "التحقيق في أحاديث=

وعلى كل حال: "فالحديث يثبت ضعفه عند النقاد بقرائن والراوي لا يزال ثقة، وإنما يضعف الراوي بتكرر وقوع هذا منه، وهو ما ألمح إليه شعبة، فإذا لم يتكرر منه بما يوجب ضعفه بقي هو على ثقته، وبقي حديثه المنكر على نكارته، وقد يعظم الخطأ الواحد في عين ناقد؛ فيجرح به الراوي"(١).

١٩- علي بن الحسن بن يعمَر السَّامِي:

قال الذهبي: "... كنا ندور مع يحيى بن معين على الشيوخ، فوعدنا يومًا نمضي إلى علي بن الحسن السامي، فقال له رجل: إنه يروي عن عبدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر: **أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد**. قال: كفينا مؤنته"(٢).

أقوال العلماء في علي بن الحسن بن يعمر:

قال يحيى بن معين لما حُدِّث بالحديث المتقدم، وفيه السَّامي: "كفيتمونا مؤنته"، قال الراوي عن يحيى: وتركه، ولم يذهب إليه، قال ابن عدي: "وهو ضعيف جدًّا"، وقال ابن حبان: "يروي عن الثقات ما ليس من حديثهم، لا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب"، وقال الدارقطني: "مصري، يكذب، يروي عن الثقات بواطيل"، ونقل ابن حجر عن الحاكم وأبي سعيد النقاش قولهما: "روى أحاديث موضوعة"، وقال أبو نعيم الأصبهاني : "روى أحاديث منكرة، لا شيء"، وقال الذهبي: "وعليٌّ هذا في عِداد المتروكين".

ويترجح من خلال ما تقدم أنه متروك الحديث (٣).

الخلاف" (٢/٢١٦)، "تهذيب الكمال"(١٨/٣٢٥-٣٢٦)، "مقارنة المرويات"(١/٣٢٢). وممن رأى تصحيحه: ابن التركماني كما في "الجوهر النقي"-مع السنن الكبرى-(٦/١٠٦)، وابن عبدالهادي كما في "المحرر"(١/٥٠٩ح٩٢٤).

(١) "مقارنة المرويات" (١/٣٢٣).

(٢) "ميزان الاعتدال" (٣/١٣١رقم٥٥١١).

(٣) "الكامل" (٥/٢١١)، "المجروحين" (٢/١١٤)، "سؤالات البرقاني" (ص٥٣رقم ٣٦٨)، "الضعفاء" لأبي نعيم (ص١١٧رقم١٦١)، "ميزان الاعتدال" (٣/١٣١رقم٥٥١١).

الحديث الذي ضعِّف علي بن الحسن بن يعمر بسببه:

هو الحديث الذي روي عن ابن عمر –رضي الله عنهما: **"أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ"**[(١)].

تحقيق القول في تضعيفه بهذا الحديث:

تقدم كلام يحيى بن معين في عدم أخذه من علي بن الحسن بن يعمر لمَّا ذكر له أنه يروي هذا الحديث، فقد استنكر روايته له، والذي يظهر أن استنكاره له من جهة أنه ليس لابن عمر –رضي الله عنهما– رواية لهذا الحديث؛ ولذلك حكم ابن معين على حديث علي بن الحسن بالضعف بسبب روايته هذا الحديث، وكانت روايته له سببًا في انصرافه عنه.

٢٠– علي بن عبد الله بن أبي مطر المعافريُّ الإسكندرانيُّ، قاضي الإسكندرية:

قال الذهبي: "وقد ذكره النباتي أبو العباس في "تذييله" لكونه ذُكر في سند ضعِّف"[(٢)].

أقوال العلماء في علي بن عبد الله الإسكندراني:

نقل ابن حجر عن الدارقطني قوله عنه إنه ضعيف، ونقل أيضًا قول مسلمة بن قاسم: "كان قاضي الإسكندرية، وهو ثقة فقيه البدن، وهو أعلم الناس بمذهب مالك"، وقال الذهبي: "صدوق مشهور"[(١)].

---

(١) أخرجه ابن عدي في "الكامل"(٥/٢٠٩) من طريق محمد بن عبد الله بن ميمون وياسين القتباني، ومحمد بن عمرو بن نافع، عن علي بن الحسن بن يعمر، عن عبد الله بن عمر العمري، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ به. وتوبع ابن يعمر عليه؛ تابعه عبد المنعم بن بشير عن عبد الله بن عمر العمري: أخرجه العقيلي في "الضعفاء" (١١٢/٣)، وأورد فيه القصة التي ذُكِرت في ترجمة علي بن الحسن بن يعمر، وهذه المتابعة لا تفيد الحديث شيئًا؛ لأن عبد المنعم بن بشير منكر الحديث جدًّا، كما في "المجروحين"(١٥٨/٢). وقد روي من طريق مالك عن نافع: أخرجه ابن عدي في"الكامل"(١٧٥/١)، وأعلَّه ابن عدي بقوله: "وهذا الحديث عن مالك بهذا الإسناد باطل".

(٢) "ميزان الاعتدال" (١٥٣/٣رقم٥٥٧٧).

توفي سنة ثلاثين وثلاثمائة، وقيل: تسع وثلاثين.

الحديث الذي ضعِّف بسببه:

قول الذهبي الذي نقله ذكره عن أبي العباس النباتي، وكتابه هو "الحافل في تذييل الكامل"، وهو استدراك على كتاب "الكامل" لابن عدي، ولكنه كتاب مفقود كما تقدم.

ولكن ابن حجر ذكر في ترجمة الحسن بن الليث[٢] حديثًا ذكر أن الدارقطني ضعَّف رواة إسناده الذين دون مالك، وهذا الحديث هو ما روي عن أنس مرفوعًا: **"من صلى المغرب، ثم صلى بعدها ركعتين قبل أن يتكلم كتب في عليين"**[٣].

التحقيق في تضعيفه بسبب الحديث:

لعل سبب تضعيف الدارقطني له هو جعل الحديث من رواية مالك، ورفعه إلى النبي ﷺ، والصواب كما تقدم في التخريج أنه من مراسيل مكحول، وتضعيفه بسببه يشكل عليه قول الذهبي: "وهذا لا يضره"؛ وذلك بسبب كونه ذكر في سند ضعِّف، ويشكل عليه مكانته في كونه قاضي الإسكندرية، وهذا -وإن كان لا يرقى إلى درجة توثيقه -أعني: كونه قاضيًا- يبعدُ معه الحكم بتضعيفه بسبب حديث واحد.

٢١- عمرو بن خليف، أبو صالح الحتاوي العسقلاني:

---

(١) "ميزان الاعتدال" (٣/١٥٣رقم٥٥٧٧)، "لسان الميزان" (٥/٥٥٣رقم ٥٤٢٣).

(٢) "لسان الميزان" (٢/١٠٩).

(٣) روي عن رزق الله بن يوسف الإسكندراني، عن الحسن بن إسماعيل الضرَّاب، عن علي بن عبد الله الإسكندراني، عن أحمد بن سليمان الأسدي، عن مالك بن أنس، عن الزهري، عن أنس ﷺ، عن النبي ﷺ به، وهذا أخرجه الدارقطني في "غرائب مالك"، وينظر "لسان الميزان" (٢/١٠٩). لكن الحديث روي على أنه من مراسيل مكحول: أخرجه عبدالرزاق في "المصنف"(٣/٧٠ح٤٨٣٣)، وأبو داود في "المراسيل" (ص١١١رقم٧٣) عن الثوري، وابن أبي شيبة في "المصنف"(٢/١٠٣)؛ كلاهما: (الثوري، وابن أبي شيبة) عن عمر بن عبد العزيز، عن مكحول مرسلاً، ولعل استنكار الدارقطني له بسبب روايته له عن مالك، وجعله مرفوعًا إلى النبي ﷺ.

قال الذهبي نقلًا عن ابن حبان: "... لما فرغت من قراءة هذا على ابن قتيبة[١] قال لي: مثلك يسمع هذا؟ قلت: نجرح به راويه يا أبا العباس"[٢].

أقوال العلماء في عمرو بن خليف:

قال ابن عدي: "ولعمرو بن خليف أحاديث غير ما ذكرت موضوعات، وكان يتهم بوضعها"، وقال ابن حبان: "كان ممن يضع الحديث"، قال أبو نعيم الأصبهاني: "متأخر، حدث عن الثقات بالمناكير، لا شيء"[٣].

ويتبين مما تقدم شدة ضعف عمرو بن خليف، بل إنه متهم بوضع الحديث.

الحديث الذي ضعف بسببه عمرو بن خليف:

هو ما روي عن ابن عباس -رضي الله عنهما- عن النبي ﷺ قال: **"أُدْخِلْتُ الْجَنَّةَ، فَرَأَيْتُ فِيهَا ذِئْبًا، فَقُلْتُ: أَذِئْبٌ فِي الْجَنَّةِ، فَقَالَ: إِنِّي أكلت بن شرطي"**. قَالَ ابن عَبَّاسٍ: هَذَا إِنَّمَا أَكَلَ ابْنَهُ فَلَوْ أَكَلَهُ رُفِعَ فِي عِلِّيِّينَ"[٤].

تحقيق القول في تضعيفه بسبب الحديث:

انفراد عمرو بن خليف بهذا الحديث الموضوع من أسباب تضعيفه، والقول بسقوط حديثه، وهذا ما ذهب إليه ابن حبّان؛ فإنه ذكر الحديث لبيان جرحِ الراوي كما تقدم في كلامه لشيخه.

٢٢- مبارك بن سعيد بن مسروق الثوريُّ:

---

(١) من شيوخ ابن حبان.

(٢) "ميزان الاعتدال" (٣/٢٦٥رقم٦٠٢٢)، "تذكرة الحفاظ" (٣/٤٧)، "لسان الميزان" (٤/٢٣٧رقم٦٥٠).

(٣) "الكامل في الضعفاء" (٥/١٥٤)، "المجروحين" (٢/٨٠)، "الضعفاء" للأصبهاني (ص١٢٠رقم١٧٠)، "الضعفاء والمتروكون" لابن الجوزي (٢/٢٢٥رقم٢٥٥٧)، "تكملة الإكمال"(٢/٤٧٨رقم٢٠٤٤)، "ميزان الاعتدال" (٣/٢٦٥رقم٦٠٢٢).

(٤) أخرجه ابن حبان في "المجروحين" (٢/٨٠) عن شيخه ابن قتيبة، عن عمرو بن خليف، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس به، ولم أقف عليه عند غيره، وقال ابن حبان: "وهذا لا شك في أنه موضوع".

قال الذهبي: "وقد ذكره العقيلي، تعلق عليه بحديث واحد خولف في سنده، فأي شيء جرى؟"(١).

أقوال العلماء في مبارك بن سعيد:

روى له أبو داود، والترمذي، والنسائي.

قال يحيى بن معين: "ثقة"، وقال أحمد بن حنبل: "ورأيت مبارك بن سعيد بن مسروق أخا الثوري من ذاك الجانب فلم أكتب عنه شيئًا"، ووثقه العجلي، وقال أبو حاتم: "ما به بأس"،وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: "ربما أخطأ"، وقال صالح جزرة: "صدوق"، وقال النسائي: "ليس به بأس"، وذكره العقيلي في "الضعفاء"، وقال ابن حجر: "صدوق"(٢).

والراجح من حاله أنه صدوق.

توفي سنة ثمانين ومائة من الهجرة.

الحديث الذي ضعِّف بسببه مبارك بن سعيد:

أورد العقيلي في ترجمة مبارك بن سعيد ما روي عن جابر ﷺ: "أتاه ناس، فقرب إليهم خبزًا وخلًا، فقال : كلوا، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول:**"نعم الإدام الخل"**(٣).

---

(١) "ميزان الاعتدال" (٤/١١رقم٦٦٥٩).

(٢) "العلل ومعرفة الرجال" (٣/١٣٠رقم٤٥٦٠)، "الجرح والتعديل"(٨/٣٤٠رقم١٥٥٨)، "الثقات"(٩/١٠رقم١٥٩٢٣)، "تاريخ بغداد"(١٣/٢١٨)، "الضعفاء" للعقيلي(٤/٢٢٦)، "تقريب التهذيب" (ص٥١٩رقم٦٤٦٣).

(٣) أخرجه الترمذي في "الجامع"، أبواب الأطعمة، باب ما جاء في الخل (٤/٢٧٨ح١٣٨٩)، وابن أبي الدنيا في "إصلاح المال"(ص٦٥ح١٧٢)؛ كلاهما من طريق مبارك بن سعيد، عن سفيان الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر به، لكن رجح الترمذي أن الحديث من رواية محارب بن دثار، عن جابر، والحديث من هذا الوجه أخرجه: ابن أبي شيبة في "المصنف"(٨/١٤٩)، وأبي داود في "سننه"، كتاب الأطعمة، باب في الخل(٢/٣٨٧ح٣٨٢٠"، والترمذي، الموضع السابق؛ جميعهم من طريق معاوية بن هشام، عن سفيان

التحقيق في تضعيفه بسبب الحديث:

لم ينص العقيلي صراحةً على أن هذا الحديث هو سبب تضعيفه لمبارك بن سعيد، وإن كان لم يورِد له غيره، لكن قد يكون إدخاله له في الضعفاء لأنه سبر أحاديثه، ووجد فيها من الغلط ما يقتضي تضعيفه، **ولعل الراجح من حاله** أنه "صدوق" كما تقدم، وخطؤه في هذا الحديث لا يتوجه الحكم عليه بسببه بالتضعيف.

٢٣- محمد بن علي بن سَهْل الأنصاريُّ البغدادي، ثم المروزيُّ:

قال الذهبي: "...قلت: بل به كل البأس؛ فإن ابن عدي روى عنه حديثًا في ترجمة سعد بن طريف، وهو حديث باطل رواه عن علي بن حجر، ما أرى الآفة إلا من ابن سهل هذا"(١).

أقوال العلماء في محمد بن علي بن سهل:

قال أبو بكر الإسماعيلي: "لم يكن بذاك"، وقال ابن عدي: "وسألت عنه بمرو؛ فأثنوا عليه خيرًا، وأرجو أن لا بأس به"، وصفه الذهبي بقوله: "الإمام المحدث الكبير"(٢).

توفي سنة ثلاث وتسعين ومائتين من الهجرة.

الحديث الذي ضعِّف بسببه محمد بن علي بن سهل:

هذا الحديث قد أورده ابن عدي في ترجمة سعد بن طريف الإسكاف(٣)، وهو ما روي من حديث علي ﷺ مرفوعًا: **"إِذَا سَمِعْتُمْ مَوْتَ مُؤْمِنٍ أَوْ مُؤْمِنَةٍ فَبَادِرُوا إِلَى الْجَنَّةِ، فَإِنَّهُ إِذَا مَاتَ مُؤْمِنٌ أَوْ مُؤْمِنَةٌ أَمَرَ اللَّهُ جِبْرِيلَ أَنْ يُنَادِيَ فِي الأَرْضِ: رَحِمَ اللَّهُ مَنْ شَهِدَ جِنازَةَ هَذَا الْعَبْدِ، فَمَنْ شَهِدَهَا فَلا يَرْجِعُ إِلا مَغْفُورًا لَهُ،**

الثوري، عن محارب بن دثار، عن جابر به، وقال الترمذي بعده: "هذا أصح من حديث مبارك بن سعيد"؛ فدل ذلك على خطأ مبارك بن سعيد فيه.

(١) "ميزان الاعتدال" (٤/١١رقم٦٦٥٩).

(٢) "سؤالات حمزة السهمي" (ص٢٧٢ح٣٩٥)، "الكامل" (٦/٢٩٧)، "تاريخ جرجان" (ص٣٩٦رقم٦٦٦)، "سير أعلام النبلاء"(١٣/٥١٦).

(٣) "الكامل" (٣/٣٥١).

وَكَتَبَ اللَّهُ لِمَنْ شَهِدَهَا بِكُلِّ قدم اثنا عَشْرَ حِجَّةً وَعُمَرَةً، وَكَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ تَكْبِيرَةٍ يُكَبِّرُ عَلَيْهَا ثَوَابَ اثْنَيْ عَشْرَ أَلْفَ شَهِيدٍ، وَكَأَنَّمَا أَعْتَقَ بِكُلِّ شَعْرَةٍ عَلَى بَدَنِهِ رَقَبَةً، وَأَعْطَاهُ اللَّهُ بِكُلِّ حَرْفٍ مِنَ الدُّعَاءِ الَّذِي دَعَا لَهُ ثَوَابَ نَبِيٍّ، وَأَعْطَاهُ قِنْطَارًا، وَكَتَبَ اللَّهُ لَهُ عِبَادَةَ سَنَةٍ، وَأَعْطَاهُ اللَّهُ بِكُلِّ مَرَّةٍ يَأْخُذُ بِالسَّرِيرِ مَدِينَةً فِي الْجَنَّةِ، وَاسْتَغْفَرَ لَهُ مَلائِكَةُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ أَيَّامَ حَيَاتِهِ، فَإِذَا رَجِعَ إِلَى مَنْزِلِهِ نَادَى مَلَكٌ مِنْ تَحْتِ الْعَرْشِ: يَا عَبد اللَّهِ، اسْتَأْنِفِ الْعَمَلَ؛ فَقَدْ غُفِرَ لَكَ ذَنْبُ السِّرِّ والعلانية، فإن مات إلى مائة يَوْمٍ مَاتَ شَهِيدًا، فَإِذَا حَضَرْتُمُ الْجَنَازَةَ فَامْشُوا خَلْفَهَا، ولاَ تَمْشُوا أمامها فإنكم تشيعونها وليست تشيعكم، وَإِنَّ فَضْلَ الْمَاشِي خَلْفَهَا كَفَضْلِي على أدناكم"[1].

التحقيق في تضعيفه بسبب الحديث:

لم يضعف ابن عدي محمد بن علي بن سهل بسبب هذا الحديث، ولا ضعَّفه عمومًا، بل قال كما تقدم: "وأرجو أن لا بأس به"، فالذي يظهر أن الذهبي استنكر هذا الحديث استنكارًا شديدًا حمله على الطعن في محمد بن علي، وهذا يتماشى مع ما كان يعمل به بعض الأئمة من حيث تضعيف الراوي بسبب حديثٍ واحد، وكأن الذهبي يقول لابن عدي: لمَ لم تضعِّفه مع إيرادك لهذا الحديث الموضوع في ترجمة سعد بن طريف، وهو من طريق محمد بن علي هذا.

ولكن **لعل الأرجح** أنه لا يُحكم بأن محمد بن علي هو آفته؛ لأن سعد بن طريف الإسكاف كان يضع الحديث كما قرر ذلك ابن حبان، فالحمل عليه أولى

(١) لم أقف عليه إلا عند ابن عدي في "الكامل" (٣/٣٥١) من طريق سعد بن طريف الإسكاف، عن محمد بن علي بن سهل. قال محمد بن طاهر المقدسي في "ذخيرة الحفاظ" (١/٣٣٠): "وسعد ليس بشيء في الحديث"، وقال ابن الجوزي في "الموضوعات" (٣/٢٢٥): "أما حدِيث عَلي فَفِي إِسْنَاده الْأَصْبَغ، قَالَ يَحْيَى بْن معِين: لَا يساوي شَيْئًا، إِلَّا أَن الْمُتَّهم بِهِ سَعْد بْن طريف، قَالَ ابْن حِبَّانَ: كَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ عَلَى الْفَوْر"، وقال ابن عرَّاق في "تنزيه الشريعة" (٢/٣٦١): "وفيه الأصبغ بن نباتة، وسعد بن طريف، والمتهم به سعد"، وقال السيوطي في "اللآلئ المصنوعة" (٢/٣٥٧): "لا يساوي شيئًا، إلا أن المتهم به سعد بن طريف قال ابن حبان: كان يضع الحديث، والله أعلم".

من الحمل على محمد بن علي بن سهل، لا سيما وقد أثنى عليه الذهبي نفسه بقوله: "الإمام المحدث الكبير"[١].

على أن ابن عدي قد استنكر هذا الحديث، وحمله هذا الاستنكار على تضعيف سعد بن طريف بسبب روايته هذا الحديث فقال: "ولو لم يرو سعد غير هذا الحديث لحكم عليه بالضعف، على أن هذا الحديث لم يروه عنه إلا سيف، وعن سيف: عبيد بن إسحاق، وجميعًا ضعاف، فلا أدري البلاء منهما أو منه"[٢].

المطلب الثاني: الرواة المقلون الذين ضعِّفوا بحديث واحد:

١- أحمد بن علي النصيبي :

ولم أقف على حديثه، ولا على مزيد تفصيل في ترجمته سوى ما قاله الذهبي: "شيخ كان بعد الثلاثمائة، وضع حديثًا ركيكًا؛ فافتضح به، عن محمد بن مسعود الطرسوسي، عن عبدالرزاق"[٣].

٢- الحسن بن مسلم المروزي، وقيل: الواسطي، التاجر:

نقل الذهبي قول أبي حاتم: "حديثه يدل على الكذب"[٤].

أقوال العلماء في الحسن بن مسلم:

سأل عبد الرحمن بن أبي حاتم أباه عنه فقال: "أتعرف الحسن بن مسلم؟ فقال أبو حاتم: لا"، وفي موضع آخر قال: "الحسن بن مسلم هذا لا يعرف، وحديثه يدل على الكذب"، وقال ابن حبان: "منكر الحديث، قليل الرواية، روى عن الحسين بن واقد أحرفًا منكرة، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد"، وقال الذهبي: "ليس بشيء"[٥].

فهذا الراوي أقل أحواله أنه: مجهولٌ لا يعرف.

---

(١) "سير أعلام النبلاء"، وتقدم.

(٢) "الكامل" (٣/٣٥١-٣٥٢).

(٣) "ميزان الاعتدال" (١/١٤٤رقم ٤٤٦).

(٤) "ميزان الاعتدال" (١/٤٧٧رقم١٨٦٣).

(٥) "العلل" ( )، "الجرح والتعديل" (٣/٣٦رقم١٥٦)، "المجروحين" (١/١٣٦)، "ديوان الضعفاء" (ص٨٦رقم ٩٥٨)، "ميزان الاعتدال" (١/٤٧٧رقم١٨٦٣).

الحديث الذي ضعّف الحسن بن مسلم بسببه:

حديث عَبْدُ الْكَرِيمِ بنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ النَّاجِي، عَنْ الحَسَنِ بن مُسْلِم، عَنْ الحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّبِيّ ﷺ قَالَ: **"مَنْ حَبَسَ الْعِنَبَ أَيَّامَ الْقِطَافِ لِيَبِيعَ مِنْ يَهُودِيٍّ أَوْ نَصْرَانِيٍّ كَانَ لَهُ مِنْ اللَّهِ مَقْتٌ"**(١).

قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حديث رواه عبد الكريم بن عبد الكريم الناجي، عن الحسن بن مسلم، عن الحسين بن واقد، عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: "من حبس العنب أيام القطاف ليبيع من يهودي أو نصراني كان له من الله مقت"، قال أبي: هذا حديث كذب باطل، قلت: تعرف عبد الكريم هذا؟ قال: لا، قلت: فتعرف الحسن بن مسلم ؟ قال: لا، ولكن تدل روايتهم على الكذب".

تحقيق القول في كلام أبي حاتم فيه بسبب الحديث:

تقدم قول أبي حاتم الرازي: "حديثه يدل على الكذب".

وقد أيَّد ابن حبان تضعيف هذا الراوي بسبب تفرُّده برواية هذا الحديث فقال: "والحسن بن مسلم هذا راويه يجب أن يعدل به عن سنن العدول إلى المجروحين برواية هذا الخبر المنكر".

فالراوي جمع بين الجهالة، وبين قلة ما روى، ولعله لم يرو له سوى هذا الحديث، والأمر يحتاج إلى جمع أحاديثه، وهذا متعذر في هذه العجالة، لكن إيراد الذهبي لهذا الحديث دون غيره من الدلائل على قلة حديثه، أو أنه لم يروِ سوى هذا الحديث، ولم أقف على من ذكر له غير هذا الحديث من المؤلفين في الضعفاء.

---

(١) أخرجه ابن حبان في "المجروحين" (١/١٣٦)، والطبراني في "المعجم الأوسط" (٥/٢٩٤ح٥٣٥٦)، والسهمي في "تاريخ جرجان" (ص٢٤١ح٣٩٠)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٥/١٧ح٥٦١٨)؛ جميعهم من طريق عبد الكريم بن أبي عبد الكريم البزاز، عن الحسن بن مسلم، عن الحسين بن واقد، عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النبي ﷺ. والحديث ضعيف: ففيه الحسن بن مسلم، وتقدم بيان حاله: وأنه مجهول. وفيه أيضًا عبد الكريم بن أبي عبد الكريم، وذكر أبو حاتم أنه لا يعرفه.

فتضعيفه بسبب هذا الحديث المنكر صحيح؛ ومما يؤكده أن أبا حاتم الرازي حكم بأن حديثه يدل على الكذب، وأيَّد ابن حبان العدول بالراوي إلى الجرح بسبب رواية هذا الحديث المنكر.

وقول أبي حاتم الرازي المتقدم يدل على أن الأئمة قد يجنحون إلى تكذيب الراوي بسبب حديث إذا رأوا أنه أهل لذلك، وهو واضحٌ جدًّا في الحسن بن مسلم وأمثاله ممن لا يُعرفون إذا تفرَّدوا بحديث لا يحتمل تفردهم به؛ لأن طريق الحسين بن واقد، عن عبد الله بن بريدة يتكرر في الأسانيد، ولو كان مثل هذا الحديث مرويًّا بهذا الطريق لنقله جمعٌ من الرواة الذين يبعد أن يفوتهم مثل هذا الحديث بهذا الطريق.

حكيم بن جبير الأسديُّ الكوفيُّ:

قال الذهبي: "وقال علي: سألت يحيى بن سعيد عنه، فقال: وكم روى؟ إنما روى يسيرًا؛ روى عنه زائدة، وتركه شعبة من أجل حديث الصدقة"(١).

أقوال العلماء في حكيم بن جبير:

روى له أصحاب السنن الأربعة.

تركه شعبة بن الحجاج، ذكر ذلك عنه يحيى القطان، وكان يحيى القطان، وعبدالرحمن بن مهدي لا يحدثان عنه، ونقل عن ابن مهدي قوله: "إنما روى أحاديث يسيرة، وفيها أحاديث منكرات"، وقال يحيى بن معين: "ليس بشيء"، وقال أحمد: "ليس بذاك"، ونقل عنه قوله: "ضعيف الحديث مضطرب"، وقال أبو زرعة: "محله الصدق"، وقال النسائي: "ضعيف"، وقال الساجي: "غير ثبت في الحديث"، وقال الجوزجاني: "كذاب"، وقال ابن حبان: "كان غاليًا في التشيع، كثير الوهم"، وقال الدارقطني: "كوفي يترك".

والراجح من حاله أنه ضعيف(٢).

---

(١) "ميزان الاعتدال" (١/٥٣٥رقم ٢١١٨).

(٢) "تاريخ يحيى بن معين" –رواية الدوري– (٣/٢٨٦رقم١٣٦٣)، "العلل" رواية المروذي (ص٥١رقم ١٢٢)، "التاريخ الكبير" (٣/١٦رقم ٦٥)، "الضعفاء الصغير" (ص٢٨رقم٨٣)، "الجرح والتعديل"=

الحديث الذي ضعّف حكيم بسببه:

حديث الصدقة المشار إليه: هو حديث عبد الله بن مسعود ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: **"مَنْ سَأَلَ وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ جَاءَتْ مَسْأَلَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خُدُوشًا، أَوْ خُمُوشًا، أَوْ كُدُوحًا فِي وَجْهِهِ"، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا يُغْنِيهِ؟ قَالَ: "خَمْسُونَ دِرْهَمًا، أَوْ قِيمَتُهَا مِنَ الذَّهَبِ"**(١).

(٣/١٣٩رقم ٢١)، "أحوال الرجال" (ص٤٨رقم٢١)، "الضعفاء والمتروكين" للنسائي (ص١٦٦رقم ١٢٩)، "الضعفاء" للعقيلي (١/٣١٦)،"الكامل في ضعفاء الرجال" (٢/٢١٧)، "سؤالات البرقاني" (ص٢٤رقم١٠٠)، "تهذيب الكمال" (٧/١٦٨رقم١٤٥٢)، "بحر الدم فيمن تكلم فيه أحمد بمدح أو ذم" (ص٤٤رقم٢٢١).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣/١٨٠)، وأحمد في "مسنده" (٦/١٩٤ح٣٦٧٥)، و(٧/٢٩٥ح٤٢٠٧)، وابن زنجويه في "الأموال" (٣/١١١٨ح٢٠٧٢)، وابن ماجه في "سننه"، كتاب الزكاة، باب من سأل عن ظهر غنى (١/٥٨٩ح١٨٤٠)، وأبو داود في "سننه"، كتاب الزكاة، باب من يعطى من الصدقة وحد الغنى (٢/١١٦ح١٦٢٦)، والنسائي في "السنن الكبرى"، كتاب الزكاة، باب حد الغنى ما هو (٢/٥٢ح٢٣٧٣)، وأبو يعلى في "مسنده" (٩/١٣٨ح٥٢١٧)، والطبري في "تهذيب الآثار" (١/٢٣رقم٣٢)، والطوسي في "مختصر الأحكام" (٣/٢٤٦)، والطحاوي في "معاني الآثار" (٢/٢٠ح٣٠٢٤)، و(٤/٣٧٢ح٧٣٦١)، وفي "مشكل الآثار" (١/٤٢٨ح٤٨٨و٤٨٩)، وابن عدي في "الكامل" (٢/٢١٨)، والحاكم في "المستدرك" (١/٥٦٥)، والشاشي في "مسنده" (٢/١٩رقم٤٧٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/٢٤)، والخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (٣/٢٠٥)، ومحمد بن المظفر في "حديث شعبة" (ص٧٩رقم٩٦)، ومحمد بن عبدالرحمن البغدادي في "المخلصيات" (٢/٤٤ح٩٨٨رقم١٠٨)، من طريق سفيان الثوري.

وأخرجه أبو داود الطيالسي في "مسنده" (١/٢٥٢ح٣٢٠)، والدارمي في "مسنده" (٢/١٠٢٢ح١٦٨٠)، والترمذي في "جامعه"، كتاب الزكاة، باب ما جاء من تحل له الزكاة (٣/٣١ح٦٥٠)، من طريق شريك.

وأخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط" (٢/١٩١ح١٦٨٦"من طريق شعبة، عن حكيم بن جبير، وقال الطبراني بعده: "لم يرو هذا الحديث عن شعبة إلا إبراهيم ويحيى بن سعيد القطان، ولم يروه عن يحيى إلا مسدد"، وهذه الرواية هي رواية ابن طهمان، عن شعبة؛ جميعهم: (سفيان الثوري، وشريك، وشعبة)، عن حكيم بن جبير، عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد، عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود ﷺ به.

وذكر الدارقطني –في "العلل" (٥/٢١٦)– أن محمد بن مصعب القرقساني رواه عن حماد بن سلمة، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد، ووهَّم محمد بن مصعب؛ فإن إسرائيل إنما=

التحقيق في تضعيفه بسبب الحديث:

لم يرو حكيم بن جبير سوى أحاديث يسيرة؛ فقد تقدم كلام يحيى بن سعيد القطان الذي نقله الذهبي، وقال عبدالرحمن بن مهدي: "إنما روى أحاديث يسيرة، وفيها أحاديث منكرات"(١)، وروايته لهذا الحديث الذي يستنكره بعض أهل العلم من الدواعي إلى تضعيفه، فلا يستنكر –حينئذٍ– أن يُحكم بتضعيفه بسبب هذا الحديث، ويشهد لذلك أيضًا قول البرقاني: "وسألته –يعني: الدارقطني– عن حكيم بن جبير؟ فقال: كوفي يترك، هو الذي روى: "لا تحل الصدقة لمن له خمسون درهمًا""(٢)؛ فدلَّ كلامه على أن تضعيفه له بسبب رواية هذا الحديث.

٤– عبد الملك بن خطاب بن عبيد الله بن أبي بكرة الثقفي:

قال الذهبي: "غمزه ابن القطان بهذا الخبر"(٣).

رواه عن حكيم بن جبير لا عن أبي إسحاق، وأخرج هذه الرواية الدارقطني في "السنن" (٢٨/٣ح٢٠٠٢).

وحديث حكيم بن جبير ضعيف؛ لضعف حكيم كما تقدم، ولكنه قد توبع: تابعه زبيد بن الحارث الإيامي، فرواه عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد فيما ذكره سفيان الثوري فإنه قال–كما في "سنن أبي داود" –الموضع المتقدم: "فقد حدثناه زبيد، عن محمد بن عبدالرحمن بن يزيد".

وقد أنكر الحديث يحيى بن معين، فإنه قال–كما في "تاريخه" من رواية الدوري (٣٤٦/٣): "يرويه يحيى بن آدم عن سفيان عن زبيد، ولا نعلم أحدا يرويه إلا يحيى بن آدم، وهذا وهم؛ لو كان هذا هكذا لحدث به الناس جميعًا عن سفيان، ولكنَّه حديث منكر "، وقال يعقوب الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٢٣٤/٣–٢٣٥): "لو أنه–يقصد لو أن شعبة حدث عن حكيم بن جبير – حدثت عنه"، وقال الترمذي عن حديث حكيم: "حديث ابن مسعود حديث حسن، وقد تكلم شعبة في حكيم بن جبير".

وبناءً على هذا اختلف الفقهاء في حلِّ الصدقة لمن عنده خمسين درهمًا، ويلخِّص اختلافهم قول الترمذي: "والعمل على هذا عند بعض أصحابنا، وبه يقول الثوري، وعبد الله بن المبارك، وأحمد، وإسحاق. قالوا: إذا كان عند الرجل خمسون درهمًا لم تحل له الصدقة. قال: ولم يذهب بعض أهل العلم إلى حديث حكيم ابن جبير، ووسعوا في هذا، وقالوا إذا كان عنده خمسون درهما أو أكثر وهو محتاج فله أن يأخذ من الزكاة، وهو قول الشافعي وغيره من أهل الفقه والعلم".

(١) "شرح علل الترمذي" (٥٦٥/٢).

(٢) "سؤالات البرقاني" (ص٢٤رقم١٠٠).

(٣) "ميزان الاعتدال" (٥٧٠/٢رقم٤٩٤٣).

قال الذهبي: "مقلٌّ جدًّا".

أقوال العلماء في عبد الملك بن خطاب:

ذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال الذهبي: "لـيِّن"، وقال ابن حجر: "مقبول"(١).

ويترجح أن الأقرب حكم ابن حجر: أنه "مقبول" إذا توبع.

الحديث الذي ضعِّف بسببه عبد الملك بن خطاب:

حديث ابن عباس –رضي الله عنهما: **"أَن النَّبِي ﷺ صلى صَلَاة لم يقْرَأ فِيهَا إِلَّا بِفَاتِحَة الْكتاب"**(٢).

تحقيق القول في تضعيفه بسبب الحديث:

الذي يترجح أن تضعيفه بسبب جهالته لا بسبب هذا الحديث الذي رواه، ولعل هذا هو ما أراده ابن القطان فإنه قال: "وعبد الملك لا يعرف بأكثر من رواية محمد بن عبد العزيز الرملي، وعبد الله بن المفضل العلاف عنه، وحاله مجهولة"(٣).

٥- عبيد بن الفرج العَتَكي:

قال الذهبي: "ضعفه ابن حبان، وتعلَّق عليه بهذا الحديث الذي حدثه به محمد بن علي الأنصاري"(٤).

---

(١) "الثقات" (٣٨٦/٨رقم١٤٠١٥)، "تهذيب الكمال" (٣٠٤/١٨رقم٣٥٢٥)، "ميزان الاعتدال" (٥٧٠/٢رقم٤٩٤٣)، "تقريب التهذيب" (ص٣٦٢رقم٤١٧٧).

(٢) أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٣٤٢/٣) من طريق محمد بن عبدالعزيز الرملي، عن عبد الملك بن الخطاب، عن حنظلة بن عبيد الله السدوسي، عن عكرمة، عن ابن عباس به. وهذا الحديث ضعيف، وقد حكم بتضعيفه ابن عبد الحق الإشبيلي في "الأحكام الوسطى" (١٨٣/٢)، فقال: "حنظلة اختلط، فأنكر عليه، وضعِّف".

(٣) "بيان الوهم والإيهام"(٢٣٢/٣).

(٤) "ميزان الاعتدال" (٢٥/٣رقم٥١٦٣).

أقوال العلماء في عبيد بن الفرج:

قال ابن حبان: "ينفرد عن الثقات بما ليس من حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به بحال"، وقال ابن طاهر القيسراني: "لا يحتج بحديثه"، وذكره ابن الجوزي في "الضعفاء والمتروكون".

ويترجح من حاله الضعف(١).

الحديث الذي ضعِّف بسببه:

حديث ابن مسعود ﷺ عن النبي ﷺ قال: **"لَا تَجُوزُ قَدَمَا عَبْدٍ بَيْنَ يَدَيِ الرَّحْمَنِ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ أَرْبَعٍ: شَبَابِكَ فِيمَا أَبْلَيْتَ، وَعُمْرِكَ فِيمَا أَفْنَيْتَ، وَمَالِكَ مِنْ أَيْنَ أَخَذْتَ، وَفِيمَا أَنْفَقْتَ"**(٢).

تحقيق القول في تضعيفه بسبب الحديث:

الذي يظهر أن حديث عبيد بن الفرج قليل، فإذا انضاف إلى قلة حديثه تفرده بحديث على وجه ما؛ كان هذا من موجبات ضعفه، وتقدم في التخريج أن عبيد بن الفرج رواه من طريق نافع، وليس لنافع فيه رواية، بل هو من رواية عطاء بن أبي رباح، عن ابن عمر، عن ابن مسعود.

على أن ابن حبان لم يصرّح بكون هذا الحديث هو سبب ضعفه، وإنما أورد له هذا الحديث الذي يرى أنه انفرد به دون الثقات، فربما كان تضعيف ابن حبان له بسبب سبره أحاديثه.

---

(١) "المجروحين" (٢/١٧٥)، "معرفة التذكرة"(ص٢٤٧رقم٩٥٣)، "الضعفاء والمتروكون" (٢/١٦٠رقم٢٢٢٦) "ميزان الاعتدال" (٢/٥٧١رقم٤٩٥٣).

(٢) أخرجه ابن حبان في "المجروحين"(٢/١٧٥"من طريق عبيد بن الفرج العتكي، عن حماد بن زيد، عن أيوب السختياني، عن نافع، عن ابن عمر، عن ابن مسعود ﷺ به. والصواب في حديث ابن مسعود ﷺ أنه من طريق عطاء، عن ابن عمر –رضي الله عنهما، عن ابن مسعود، وليس لنافع فيه رواية، والحمل فيه على عبيد بن الفرج لا على الثقات الأثبات: حماد، وأيوب. وللحديث شاهد من حديث أبي برزة الأسلمي.

٦- منير بن الزبير، أبو ذر الأزديّ الشاميّ :

قال الذهبي: "... قال ابن حبان: ...وقال أبو زرعة الدمشقي: قلت لدحيم: ما تقول في منير بن الزبير؟ قال: تسأل عنه وهو يروي عن مكحول قال: أتيت المقداد؟ يعني: من أين لحق المقداد؟"(١).

أقوال العلماء في منير بن الزبير:

أخرج له ابن ماجه.

تقدم ما ذكره ابن حبان عن دُحيم —وهو عبد الرحمن بن إبراهيم- وفي "تاريخ أبي زرعة الدمشقي" قوله: "أتيت المقدام"، وفسَّر ابن حجر ذلك بخلاف ما فهمه الذهبي؛ فإن الذهبي فهم منه: أن مكحولًا لم يدرك المقداد، فكيف يقول منير بن الزبير في الحديث: "لقيت المقداد"؟ وتفسير ابن حجر هو قوله: "يعني أن مكحولًا لا تحل الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار"، وقال ابن حبان: "ويأتي عن غيره من الثقات الأشياء المعضلات، لا تحل الرواية عنه ولا كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار"، وقال الذهبي:"ضعيف"(٢).

ولعلَّ الأقرب الحكم بكونه ضعيفًا.

الحديث الذي ضعِّف بسببه منير بن الزبير:

انتقاد دُحيم لمنير بن الزبير بسبب روايته عن مكحول قوله: "أتيت المقدام"، وعند ابن حجر: "المقداد". ولعل الأقرب إلى فهم عبارة دُحيم هو ما ذكره الذهبي من كونه لم يلقَ المقدام(٣)، أو المقداد(٤)؛ لأنه لم يرو إلا عن عدد يسير من الصحابة ﷺ، وليس هذان -رضي الله عنهما- منهم(٥).

---

(١) "ميزان الاعتدال" (٤/٣٩٠رقم٨٣١٢).

(٢) "المجروحين"(٣/٢٣)، "الكاشف"(٢/٢٩٩رقم٥٦٥٥)، "تاريخ دمشق"(٦٠/٣٨٠)، "تهذيب الكمال" (٢٨/٥٧٣)، "تهذيب التهذيب"(١٠/٢٨٥).

(٣) هو المقدام بن معدي كرب ﷺ.

(٤) هو المقداد بن عمرو ﷺ.

(٥) ينظر: "تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل"(ص٣١٤).

ولم يُذكر بهذا الإسناد حديثًا بعينه لدراسته، ثم الحكم عليه، وتحقيق القول بثبوت التضعيف بسبب هذا الحديث، أو عدم ثبوته، لكن الأئمة -كما تقدم- قد يستنكرون من حديث الراوي ما يضعِّفونه به، لا سيِّما إذا انفرد بما يخالفه فيه غيره، وكان حديثه في نفس الأمر قليلًا، وقد قال ابن عدي عن منير بن الزبير: "ولمنير مع هذا غير هذا الحديث شيء يسير"(١)، فلم يتبيَّن لي وجه تضعيفه بسبب هذا نقله قول مكحول: "أتيت المقداد"، وإن كان في نفس الأمر ضعيفًا لكن تضعيفه قد يكون بمجموع حديثه، لا بسبب حديث واحد، والله أعلم.

(١) "الكامل"، الموضع المتقدم.

الخاتمة

وتتضمن أهم نتائج البحث:

أولًا: أن أئمة الحديث وعلماءه قد يستنكرون من حديث الراوي حديثًا واحدًا يجعلهم يحكمون بسببه بضعف الراوي، وقد تبيَّن هذا من خلال عرض كلامهم، والتحقيق في تضعيف أولئك الرواة.

ثانيًا: قد يحكم بعض المحدثين على الراوي بأن حديثًا واحدًا يرويه الراوي يسقط آلاف الأحاديث، ويقع هذا منهم على سبيل المبالغة في استنكار الحديث كما في ترجمة الربيع بن يحيى الأشناني.

ثالثًا: تبيَّن من خلال تراجم الدراسة أن سبب استنكار الأحاديث على الرواة أحيانًا يكون بسبب المتن، وأحيانًا بسبب السند، وأحيانًا بهما معًا.

رابعًا: بلغ عدد الرواة الذين ضعِّفوا تضعيفًا صريحًا بسبب حديث واحد في "ميزان الاعتدال" تسعة وعشرين راويًا، والتحقيق في تضعيفهم بسبب حديث واحد كالآتي:

١- تسعة من الرواة صحَّ تضعيفهم بسبب حديث واحد.

٢- راوٍ واحد تراجع الإمام المضعِّف له-هو ابن معين- بسبب حديث واحد عن تضعيفه به.

٣- ثلاثة رواة يمكن أن يكون تضعيفهم بسبب سبر رواياتهم، لا بالانفراد بالحديث الواحد.

٤- أربعة رواة لا يصح الحكم بتضعيفهم بسبب حديث واحد.

٥- راوٍ واحد لم يتفرَّد بالخطأ الذي وقع، بل تابعه عليه غيره، فلا يصح حينئذٍ الحكم بتضعيفه بسبب ذلك الحديث وحده.

٦- راوٍ واحد فهم ناقلُ كلامِ الإمام أنه ضعفه بسبب حديث واحد، ولكن ليس كذلك.

٧- راوٍ واحد تضعيفه بسبب الحديث وقع على سبيل المبالغة.

٨- راوٍ واحد كان تضعيفه بسبب أمور أخرى، وليس بسبب ذلك الحديث الذي رواه.

٩- راوٍ واحد نقل تضعيفه بسبب ثلاثة أحاديث، كل واحدٍ حكم بتضعيفه بسبب مستقل، ولكن لا يمكن الحكم بتضعيفه بالتضعيف مطلقًا بسبب رواية هذه الأحاديث كل واحدٍ على الانفراد.

١٠- راويان نشأ الحكم بتضعيفهما بحديث واحد بسبب فهم كلام ناقل التضعيف، وليس الأمر كذلك.

١١- راوٍ واحد نشأ تضعيفه بسبب حديث واحد؛ لأن الإمام أراد تضعيف الحديث، وأراد التنبيه على أنه لو تكرر هذا منه لاستحق الترك.

١٢- راوٍ واحد ذكره بعض الأئمة في كتب الضعفاء، وتعلق عليه بسبب واحد، لكن لا يحكم بتضعيفه بحديث واحد؛ لأنه أورده بسبب كلام بعض الأئمة فيه، وليس بسبب تضعيفه بذلك الحديث وحده.

١٣- راوٍ واحد الحمل في الحديث على غيره وليس عليه؛ فبرأ من تضعيفه بسبب ذلك الحديث وحده.

١٤- راويان لم أقف على حديثهما الذي قيل بتضعيف كل واحد منهما بسببه.

خامسًا: أن تفرُّد الراوي بما يستنكر عليه، ولا يتابعه عليه غيره من أهم الأسباب التي تدعو الأئمة وعلماء الحديث إلى تضعيف الراوي بسبب ذلك الحديث المتفرِّد به.

سادسًا: أن غالب من ثبت تضعيفهم بسبب راوٍ واحد هم المجاهيل، أو المتروكون.

فهرس المصادر والمراجع

١) **الأحكام الوسطى**، عبد الحق الإشبيلي، تحقيق: حمدي السلفي، ط١، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٦هـ).
٢) **إصلاح المال**، عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط١، (بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤١٤هـ).
٣) **الأمالي**، أبو القاسم بن بشران، تحقيق: عادل العزازي، ط١، (الرياض: دار الوطن، ١٤١٨هـ).
٤) **تاريخ أبي زرعة الدمشقي**، عبد الرحمن بن عمرو النصري، تحقيق: شكر الله القوجاني.
٥) **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: د.بشار عواد معروف، ط١، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣م).
٦) **تاريخ بغداد**، أحمد بن علي بن ثابت-الخطيب البغدادي- (بيروت: دار الكتب العلمية).
٧) **تاريخ دمشق**، علي بن الحسن بن عساكر، تحقيق: عمرو العمروي، (بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ).
٨) **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**، ولي الدين العراقي، تحقيق: عبد الله نوارة، ط١، (الرياض: مكتبة الرشد).
٩) **التحقيق في أحاديث الخلاف**، محمد بن علي بن الجوزي، تحقيق:مسعد السعدني، ط١،(بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ).
١٠) **تذكرة الحفاظ**، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: زكريا عميرات، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ).

١١) **التعديل والتجريح لمن أخرج له البخاري في الجامع الصحيح**، سليمان بن خلف الباجي، تحقيق:د. أبو لبابة حسين، ط١، (الرياض: دار اللواء للنشر والتوزيع، ١٤٠٦هـ).
١٢) **تعليقات الدارقطني على المجروحين**، علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: خليل العربي، ط١، (القاهرة: دار الفاروق، ١٤١٤هـ).
١٣) **تقريب التهذيب**، أحمد بن علي بن حجر، تحقيق: محمد عوامة، ط١، (دمشق: دار الرشيد، ١٤٠٦هـ).
١٤) **التمييز**، مسلم بن الحجاج، تحقيق: د.عبد القادر المحمدي، ط١، (الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤٣٠هـ
١٥) **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة**، علي بن محمد بن عرَّاق، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبدالله الغماري، (القاهرة: مكتبة القاهرة، ١٤٠١هـ).
١٦) **تهذيب التهذيب**، أحمد بن علي بن حجر، ط١، (حيدر آباد: مطبعة دار المعارف النظامية، ١٣٢٦هـ).
١٧) **تهذيب الكمال**، أبو الحجاج المزي، تحقيق: د.بشار عواد معروف، ط٣، (دمشق: دار الرسالة، ١٤٣٦هـ).
١٨) **الثقات**، أحمد بن عبد الله العجلي، تحقيق: عبدالعليم البستوي، ط١، (المدينة النبوية: مكتبة الدار، ١٤٠٥هـ)
١٩) **الجرح والتعديل**، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تعليق: عبد الرحمن المعلمي، ط١، (الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية).
٢٠) **جزء الألف دينار**، أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي، تحقيق:د.بدر البدر، ط١، (بيروت: دار النفائس، ١٤١٤هـ).

٢١) **الحافظ الذهبي وكتابه تاريخ الإسلام**، د.بشار عواد معروف، ط١،(القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي).
٢٢) **ذخيرة الحفاظ**، محمد بن طاهر المقدسي، تحقيق: د.عبدالرحمن الفريوائي، ط١، (الرياض: دار السلف، ١٤١٦هـ).
٢٣) **ذكر من تكلم فيه وهو موثق**، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: محمد شكور الميادِيني، ط١، (الأردن: مكتبة المنار، ١٤٠٦هـ).
٢٤) **ذم الهوى**، عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: مصطفى عبد الواحد.
٢٥) **سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني**، تحقيق: د.موفق عبد القادر، ط١، (الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٠٤هـ).
٢٦) **سؤالات البرقاني للدارقطني**، تحقيق: عبدالرحيم القشقري، ط١، (باكستان: كتب خانة جميلي، ١٤٠٤هـ).
٢٧) **سؤالات البرقاني للدارقطني**، تحقيق: مجدي السيد، (القاهرة: مكتبة القرآن).
٢٨) **سؤالات السجزي للحاكم**، تحقيق: د.موفق عبد القادر، ط١، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ).
٢٩) **شرح التبصرة والتذكرة**، زين الدين العراقي، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، وماهر الفحل، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ).
٣٠) **شرح علل الترمذي**، زين الدين بن رجب الحنبلي، تحقيق: د.همام سعيد، ط١، (الأردن: مكتبة المنار، ١٤٠٧هـ).
٣١) **الضعفاء والمتروكون**، علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: موفق عبدالقادر، ط١، (الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٠٤هـ).
٣٢) **الضعفاء**، أحمد بن عبد الله الأصبهاني، تحقيق: فاروق حمادة، ط١، (الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٤٠٥هـ).

٣٣) **الضعفاء**، محمد بن عمر العقيلي، تحقيق: د. مازن السرساوي، ط١، (الدقهلية: مكتبة ابن عباس، ١٤٢٩هـ).
٣٤) **العلل المتناهية**، عبدالرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، ط٢، (باكستان: إدارة العلوم الأثرية، ١٤٠١هـ)
٣٥) **فضائل الصحابة**، أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله عباس، ط١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣هـ).
٣٦) **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات**، محمد بن أحمد-ابن الكيال- تحقيق: د. عبد القيوم عبد رب النبي، ط١، (بيروت: دار المأمون، ١٩٨١م).
٣٧) **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**، جلال الدين السيوطي، (بيروت: دار الكتب العلمية).
٣٨) **لسان الميزان**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح أبوغدة بعناية ابنه، ط١، (بيروت: دار البشائر، ١٤٢٣هـ).
٣٩) **ليس كذلك في الاستدراك على الحفاظ**، أحمد بن الصديق الغماري، تحقيق: عدنان زهار، (بيروت: دار الكتب العلمية).
٤٠) **المتفق والمفترق**، أحمد بن علي بن ثابت-الخطيب البغدادي- تحقيق: محمد صادق آيدن، ط١، (دمشق: دار القادري، ١٤١٧هـ).
٤١) **المجالسة وجواهر العلم**، أحمد بن مروان الدينوري، تحقيق: مشهور حسن آل سلمان، ط١، (بيروت: دار ابن حزم، ١٤١٩هـ).
٤٢) **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، نور الدين الهيثمي، تحقيق: حسام الدين قدسي، (القاهرة: مكتبة القدسي، ١٤١٤هـ).
٤٣) **المحرر في الحديث**، محمد بن أحمد-ابن عبدالهادي- تحقيق: يوسف المرعشلي، ط٣، (بيروت: دار المعرفة، ١٤٢١هـ).

٤٤) **المخلصيات**، محمد بن عبد الرحمن البغدادي، تحقيق: نبيل سعد الدين جزار، ط١، (قطر: وزارة الشؤون الإسلامية، ١٤٢٩هـ).
٤٥) **المراسيل**، سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: شعيب الأرنئوط، ط١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ).
٤٦) **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**، أحمد بن أبي بكر البوصيري، تحقيق: محمد الكشناوي، ط١، (بيروت: دار العربية، ١٤٠٣هـ).
٤٧) **معجم ابن الأعرابي**، تحقيق: عبد المحسن الحسيني، ط١، (الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤١٨هـ).
٤٨) **معجم ابن المقرئ**، محمد بن إبراهيم الأصبهاني، تحقيق: عادل بن سعد، ط١، (الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٩هـ).
٤٩) **المعجم الأوسط**، سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق عوض الله، وعبد المحسن الحسيني، (القاهرة: دار الحرمين).
٥٠) **معجم الشيوخ**، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، ط١، (الطائف: مكتبة الصديق، ١٤٠٨هـ).
٥١) **معجم الشيوخ**، محمد بن أحمد بن جميع الصيداوي، تحقيق: د. عمر تدمري، ط١، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ).
٥٢) **المعرفة والتاريخ**، يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، ط٢، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠١هـ).
٥٣) **المغني عن الحفظ والكتاب**، عمر بن بدر الموصلي، ط١، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ).
٥٤) **مقارنة المرويات**، د.إبراهيم اللاحم، ط١،(بيروت: مؤسسة الريان، ١٤٣٣هـ).

٥٥) **المقتنى في سرد الكنى**، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: محمد المراد، ط١، (المدينة النبوية، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٠٨هـ).

٥٦) **من حديث عبد الله بن يزيد المقرئ مما وافق رواية الإمام أحمد في المسند**، ضياء الدين المقدسي، تحقيق: د. عامر صبري، ط١، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤١٨هـ).

٥٧) **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**، محمد بن أبي بكر الزرعي-ابن قيم الجوزية- تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط١، (حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٣٩٠هـ).

٥٨) **مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ**، علي بن محمد بن المغازلي، ط١، (صنعاء: دار الآثار، ١٤٢٤هـ).

٥٩) **الموضوعات**، محمد بن علي بن الجوزي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، ط١، (المدينة النبوية: الدار السلفية، ١٣٨٦هـ).

٦٠) **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، ط١، (دمشق: دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ).

الرسائل العلمية:

٦١) **منهج الذهبي في ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، قاسم علي سعد، (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٥هـ).